اصدارات سياسية
1
ينايــر 1999

حق العودة

د. سلمان أبو ستة

المركز القومي للدراسات والتوثيق

حق العودة

د . سلمان أبو ستة

المركز القومي للدراسات والتوثيق

اللاجئـــون وحـــق العـــودة

دراسة للدكتور / سلمـان أبـو سـتـة

وهـي حـصيلـة لمجموعـة مـن المحـاضـرات والمقـالات الـتي ألقاهـا أو كتبـها. كـان أولهـا المحـاضرة الـتي نظمـها المركـز العربـي لبحــوث التنميـة والمستقبل في القـاهرة ، ثـم المحــاضرة الــتي نظمــها المركـــز القومي للدراســات والتوثيـق في غـزة، ثـم مقالتـه الهامـة الـتي نشـرتها الحياة اللندنية بتاريخ 1998/11/9 .

وقـد تـم مراعـاة تـسجيل وإضافـة كـل الأفكـار الجـديـدة لـتجتمـع أفكار د. سلمان أبو سـتـة ، واقتراحاتـه الهامـة في دراسـة واحـدة متـكاملة

يدور اليوم جدل، وتختلف الآراء بين العرب، حول جدوى اتفاقيات اوسلو وفائدتها وشرعيتها وديمومتها، وهل تمثل في الحقيقة: "الحل النهائي للشعب الفلسطيني" بمعناه الإيجابي، أي استرجاع حقوقه، او بمعناه السلبي، اي القضاء عليه. إلا ان الآراء التي تعتمد على البحث والتوثيق قليلة جدا، ولذلك فإن مصداقية معظمها، تعتمد على الحدس والرؤية، وربما العاطفة او الاستكانة للظروف.

ونريد في هذه الدراسة ان نرجح كفة الميزان في صالح التوثيق والتحليل، لذلك نعتذر للقارئ إن كثرت الأرقام والخرائط، كوسيلة اخرى للتعبير.

منذ عام 1948، وعلى الرغم من خمسة حروب كبيرة، وعدد لا يحصى من الغارات الإسرائيلية في البحر والبر والجو، واغتيال او خلع كل حاكم عربي في دول الطوق (عدا لبنان والعراق)، بُعيد النكبة، فإن آثار تلك النكبة لإنزال قائمة حتى اليوم.

هذه النكبة، وهي في الواقع "الهولوكوست الفلسطيني"، تمثلت في طرد غالبية الشعب الفلسطيني من ارضه، واحتلال تلك الأرض، وتدمير قراه، وطمس تراثه. ويأخذ هذا الزلزال هذا "الهولوكوست" اهميته لسببين:

السبب الأول: ان سجلنا العربي عن النكبة ضعيف جدا، ولا توجد اليوم إلا مذكرات وأوراق هنا وهناك، ربما كانت الهزيمة سبباً في جزء من ذلك.

لكن السجل "الإسرائيلي" شبه كامل، وإن كان من وجهة نظر العدو، وبالإفراج عن كثير من الملفات، ظهرت دراسات إسرائيلية جادة، اهمها كتب بني موريس عن نزوح اللاجئين، وكتابات آفي شلايم، وسيغيف، وبابي، وفلابان. وقد سارعت "إسرائيل" إلى إعادة إقفال بعض هذه الملفات، خصوصاً، فيما يتعلق بجرائم الحرب.

والسبب الثاني: ان الحجج الإسرائيلية، في مفاوضات اليوم، حول الحقوق الفلسطينية، تعتمد على اباطيل ثبت كذبها " سنأتي على ذكرها وتفنيدها لاحقاً"، ولهذا لم تعد تصحيحاً للتاريخ فحسب، بل ضرورة لدحض المقولات الإسرائيلية، التي تنكر بها حقوق الفلسطينيين، ومنها حق العودة.

والغريب في الأمر، انه في هذا الزمن الرديء، اصبح العرب يستجدون فيه فتاتاً من حقوقهم، مقابل ان يتخلوا لمغتصبي هذه الحقوق عن جوهرها.

اصبحت الضحية تطلب المغفرة من الجاني، وتنكر ان لها بيتاً ووطناً وكرامةً وتاريخاً، في قضية لا يوجد في التاريخ الحديث مثلاً يشابهها، إذ لا يوجد في التاريخ الحديث ولا القديم، إذا كان مسجلاً، مثال على اقلية اجنبية، وفدت على الأرض، وطردت اغلبية سكانها، واحتلت ارضه و ممتلكاته، بدعم وتخطيط من الخارج ما يزال مستمرا حتى اليوم.

ونجد ضرورة في العودة المعمقة، لدراسة هذا الزلزال (نكبة 48)، بشيء من التفصيل لعاملين:

العامل الأول: ان التاريخ يجب ان يصحح ويوضع في مكانه، خصوصاً وان 16٪ من الشعب الفلسطيني قد ولدوا في فلسطين قبل عام 48، اما نسبة 84٪ فهم جيل جديد لم يعيشوا في فلسطين، وإن كانت فلسطين تعيش فيهم.

والعامل الثاني: ان الحجج الإسرائيلية عن هذه الحقبة، تلعب دورا كبيرا في المفاوضات، خصوصا، تلك المزاعم التي نشرتها إسرائيل في الغرب، عبر اربعة عقود، آملة من وراء ذلك، التخلص من عبء ومسئولية هذه النكبة .

مزاعم إسرائيل حول النكبة

قالوا: إن إسرائيل كانت في حالة دفاع عن النفس، امام سبعة جيوش عربية غزت إسرائيل للقضاء عليها، وخلصوا إلى أن انتصار إسرائيل في ذلك، يعطيها مشروعية في احتلال المزيد من الأرض.

وقالوا: ان جغرافية الأرض قد تغيرت الآن، وان الأماكن قد غبئت بالسكان الجدد، ولم يعد في الإمكان معرفة الأماكن والحدود، لذلك تستحيل عودة اللاجئين.

وزعموا: ان عدوان العرب على تلك الدولة، الذي انتهى بهزيمتهم، يعني مسئوليتهم (اي العرب) عن هذه الكارثة، ولذلك يجب عليهم توطين اللاجئين في ديارهم، بل وايضاً، تعويض اليهود الذين نزحوا من البلاد العربية، لكي يستقروا في ديارنا وأرضنا.

هذه هي المزاعم والأدوات، التي تستعملها إسرائيل في سياستها التفاوضية، وقد تنجح إذا غاب الدليل العربي المضاد لذلك .

دعونا نتحدث بلغة الأرقام والخرائط ، بدلاً من الشعارات والعواطف، ولنبدأ بتسجيل علمي وثيق للنكبة، التي ليس لها مثيل في التاريخ، ولنبدا بتسجيل قضية فلسطين، وعدد القرى، التي هُجِّرت من كل قضاء، وعدد اللاجئين الذين هاجروا عام 48 من كل قضاء، ومساحة الأرض التي احتلت، ويملكها هؤلاء اللاجئين.

سجل القرى المهجورة

اعتمدنا اساساً في هذه الدراسة، على الأعمال الهامة للمؤرخ الإسرائيلي بني موريس (1)# الذي وثق نزوح (369) قرية من واقع السجلات الإسرائيلية، والمؤرخ

م	القضاء	المنطقة	الموقع	السكان الحرب 49/48	مساحة الأراضي المحتلة
1	عكا	N	30	47،038	310،571
2	الرملة	C	64	97،405	609،046
3	بيسان	N	31	19،602	255،029
4	بئر السبع	S	88	90،507	12،577،000
5	غزة	S	46	79،947	680،018
6	حيفا	N	59	121،196	636،421
7	الخليل	S	16	22،991	375،960
8	يافا	C	25	123،227	210،260
9	القدس	C	39	97،950	272،735
10	جنين	C	6	4،005	123،214
11	الناصرة	N	5	8،746	91،356
12	صفد	N	78	52،248	531،602
13	طبريا	N	26	28،872	305،207
14	طولكرم	C	19	11،333	200،628
مجموع الشمال		الشمال (N)	229	277،702	2،129،186
مجموع الوسط		الوسط (C)	153	333،920	1،415،883
مجموع الجنوب		الجنوب (S)	150	193،445	13،632،978
المجموع الكلي			532	805،067	17،178،047

جدول 1 : توزيع عدد اللاجئين وقراهم وارضهم في كل قضاء .

الفلسطيني وليد الخالدي (2) الذي راس فريقاً فلسطينياً للعمل الميداني، ووثق نزوح (418) قرية. وهناك باحثون آخرون جمعوا قوائم ذات أعداد مختلفة في العدد، وذلك راجع إلى الاختلاف في تعريف القرية أو المكان وشمولية البحث وغير ذلك.

استنادا إلى دراسات موريس والخالدي، ادرجنا هنا كل مدينة أو قرية أو قبيلة، نزح اهلها أو طردوا منها خلال حرب 1948/ 1949 . وبإضافة عشائر قضاء بئر السبع (4،3) وعدد قليل من القرى التي اسقطت، نخلص إلى سجل يحتوي على (532) محلة سكانية، سواء كانت مدينة أو قرية أو قبيلة. والسجل يحتوي على اسم المحلة بالعربية والإنجليزية، ورقمها في دراسة موريس والخالدي وهذه الدراسة، والقضاء الذي تقع فيه، وتاريخ النزوح وملاحظات عليه، واحداثيتها الجغرافية، وعدد سكانها، ومساحة اراضيها وكم منها يهودية، والعملية العسكرية الإسرائيلية المتعلقة بها، وللدافعين عنها إن وجدوا، وللمذابح إن وجدت .

(الجدول رقم 1) يبين ملخصاً لسجل النزوح حسب القضاء، ويشمل عدد المحلات، وعدد اللاجئين، ومساحة الأرض المحتلة .

من اصل (4،645،248) لاجئ ، يوجد (3،050،000) لاجئ مسجلين لدى هيئة غوث اللاجئين (UNRWA) ، والباقون غير مسجلين ، إما لأنهم يعولون لنفسهم ، أو انه لم يمكن تسجيلهم لسبب او اخر .

للواطنون الأصليون في الضفة وغزة هم الذين أعطتهم اتفاقية أوسلو بعض الحقوق، تحت سلطة الحكم الذاتي، وعددهم (1،083،000) (أي 13٪). أما الباقون فلم تعد لهم حقوقهم حتى الآن . (جدول رقم 2) يبين تواجدات اللاجئين وعددهم .

ما هي مساحة الأرض المحتلة عام 1948 ؟:

حسب السجل (جدول 1)	17،180،000 دنم	(دنم = 1000 م2)
يضاف إليها	1،465،000 دنم	اراضي عربية بقى اهلها(7)
يضاف إليها	1،617،000 دنم	ارض مملوكة لليهود حسب سجلات الانتداب(7)
مساحة إسرائيل	20،850،000 دنم	

أي أن 92٪ من مساحة إسرائيل أرض فلسطينية .

إذن ، هذا هو حجم الجريمة التي وقعت على الفلسطينيين :

مكان اللجوء	السكان 95	النسبة المئوية	منهم لاجئون	منهم مواطنون
إسرائيل	1،064،975	14 ٪		1،064،975
غزة : مواطنون	232،580	3 ٪		232،580
غزة : لاجئون	542،647	7 ٪	542،647	
مجموع غزة	775،227	10 ٪	542،647	232،580
الضفة الغربية : مواطنون	851،162	11 ٪		851،162
الضفة الغربية : لاجئون	567،442	7 ٪	567،442	
مجموع الضفة الغربية	1،418،603	18 ٪	567،442	851،162
نزوح داخلي جديد	62،155	1 ٪	62،155	
الدولة الفلسطينية الجديدة	2،255،985	29 ٪	1،172،243	1،083،741
مجموع فلسطين "الانتداب"	3،320،960	43 ٪	1،172،243	2،148،717
الضفة الشرقية	2،145،451	28 ٪	1،478،696	666،755
لبنان	801،174	10 ٪	710،912	90،261
سوريا	374،133	5 ٪	355،426	18،707
مصر	57،791	1 ٪	57،791	
بلاد الجوار	3،378،548	44 ٪	2،602،825	775،723
العراق ، ليبيا	73،359	1 ٪	73،359	
العربية السعودية	240،128	3 ٪	240،128	
الكويت	26،000	0 ٪	15،000	11،000
دول الخليج الأخرى	104،225	1 ٪	104،225	
مجموع الخليج	370،352	5 ٪	359،353	
الدول العربية الأخرى	85،746	1 ٪	85،746	
مجموع الدول العربية	3،908،005	51 ٪	3،121،283	775،723
الولايات المتحدة الأمريكية	224،241	3 ٪	168،181	56،060
البلاد الأخرى	244،722	3 ٪	183،541	61،180
مجموع البلاد غير العربية	468،963	6 ٪	351،722	117،241
المجموع الكلي	7،697،929	100 ٪	4،645،248	3،041،680

جدول 2 : توزيع الفلسطينيين اليوم واماكن اللجوء وعدد اللاجئين والمواطنين .

لاجئون: (4،645،000)، يمثلون 70٪ من الشعب الفلسطيني خارج إسرائيل. أرض مسلوبة: (17،180،000) دنم، تمثل 84٪ من مساحة إسرائيل (عدا أراضي الفلسطينيين في الداخل).

كيف حدث الهولوكوست ؟

لكل قرية هُجِّر أهلها ، سجلنا المعلومات الآتية بتسلسل زمني :

تاريخ النزوح، عدد سكان القرية، المجموع التراكمي للاجئين، العملية العسكرية الإسرائيلية التي طردتهم (مجموع العمليات 30)، المدن الرئيسية التي احتلت، والمذابح التي ارتكبت.

من هذا التحليل ، تتضح لنا خمس ملاحظات هامة :

(1) إسرائيل بدأت عملية غزو لفلسطين حسب خطة موضوعة منذ زمن، وآخر تعديل لها هو خطة دالت التي بدأت في أوائل إبريل 1948 ، عندما كانت فلسطين تحت الحماية البريطانية . ويقع الوزر على بريطانيا، بالإضافة إلى إسرائيل ، لعدم حماية السكان العزل ، في نفس الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا دخول أي جيش عربي إلى فلسطين لإنقاذ أهلها، قبل انتهاء الانتداب.

(2) حتى نهاية الانتداب البريطاني في 1948/5/15، كان الصهاينة قد احتلوا (213) محلة 43٪، وطردوا (413،000) لاجئ 54٪. وإذا أضفنا الـ 27 يوماً من القتال بعد نهاية الانتداب إلى تلك المرحلة، باعتبار أن القوات العربية لم تألف بَعْدُ المكان، أو تستعد للقتال بالشكل الكافي، فيكون الصهاينة قد احتلوا (291) محلة 59٪، وطردوا (500،000) لاجئ 65٪ في تلك الفترة. وبذلك يكون مصير فلسطين قد تقرر سلفاً، قبل أن تبدأ القوات العربية إنقاذ فلسطين من الصهاينة. لذلك فإن طرد اللاجئين لم يكن دفاعاً عن النفس، بل كان عدواناً صريحاً، وغزواً مخططاً له من أجانب قادمين من الخارج، (من أصل 600،000 يهودي، كان 250،000 فقط يحملون الجنسية الفلسطينية).

(3) المدهش حقاً أنه لم يحدث نزوح أثناء توقف العمليات العسكرية لأي سبب، ومهما كانت مدة التوقف قصيرة. كان من المتوقع أنه، إذا كان النزوح بأوامر عربية، أو بسبب الهروب من الأخطار المحدقة، فإن فترة توقف القتال لابد وأن تكون فرصة ذهبية لجمع المتاع وترتيب هجرة الأسرة. لكن ذلك لم يحدث. هذه ملاحظة في غاية الأهمية، ولم تذكرها دراسات سابقة. هذا يعني تمسك الأهالي

م	الاسم	القضاء	الملاحقون	تاريخ النزوح
1	منصورة الخياط	صفد		18- JUN. 48
2	دير ياسين	القدس		9- Apr. 48
3	خربة ناصر الدين	طبريا		12- Apr. 48
4	حوشة	حيفا	ALA	15- Apr. 48
5	خربة وعرة السودا	طبريا		18- Apr. 48
6	الحسينية	صفد		21- Apr. 48
7	بلد الشيخ	حيفا		25- Apr. 48
8	عين الزيتون	صفد		2- May. 48
9	برير	غزة		12- May. 48
10	خبيزة	حيفا		12- May. 48
11	أبو شوشة	الرملة		14- May. 48
12	الطنطورة	حيفا		21- May. 48
13	الخصاص	صفد		25- May. 48
14	اللد	الرملة	AL	10- Jul. 48
15	الطيرة	حيفا		16- Jul. 48
16	إجزم	حيفا		24- Jul. 48
17	بئر السبع	بئر السبع	EG	21- Oct. 48
18	صفصاف	صفد	ALA	29- Oct. 48
19	الدوايمة	الخليل	EG	29- Oct. 48
20	خربة عرب السمنية	عكا		30- Oct. 48
21	صالحة	صفد		30- Oct. 48
22	سعسع	صفد		30- Oct. 48
23	عيلبون	عكا	ALA	29- Oct. 48
24	جش	عكا	ALA	29- Oct. 48
25	مجد الكروم	عكا	ALA	29- Oct. 48

جدول 4: قائمة بأهم المذابح التي اقترفتها إسرائيل ومكانها وتاريخها والمدافعين عنها إن وجد.
الرموز: AL = الفيلق العربي (شرق الأردن)، ALA = جيش التحرير العربي، EG= مصر.

ببلادهم، ولم يخرجوا إلا بقوة السلاح. وحيث ان النزوح تم خلال عملية عسكرية وبسببها، فخروجهم يقع في نطاق جرائم الحرب.

(4) إن كل مرحلة من مراحل الغزو الصهيوني، كانت تفتتح بمذبحة، تليها مذابح. للمرحلة الأولى: بدأت بمذبحة دير ياسين، والثانية بمذبحة اللد، والثالثة بمذبحة الدوايمة وسعسع.

لقد سجلنا هنا 25 مذبحة (انظر جدول 4) . تعرف المذبحة بأنها :

" القتل الجماعي للمدنيين عن عمد " . ولا يشمل الجدول :

- القتل الإفرادي للأهالي.
- القتل الجماعي للمدنيين بالغارات الجوية، خصوصاً في اكتوبر ونوفمبر 1948.
- قتل أسرى الحرب .

مذبحة دير ياسين مشهورة. لكن اكبر المذابح هي الدوايمة. تقع قرية الدوايمة (4،300) نسمة في قضاء الخليل. بعد صلاة الجمعة في 1948/10/29، تقدمت 3 وحدات من الكتيبة 89، اللواء الثامن، إلى القرية واحاطت بها من 3 جهات، تاركة الجهة الشرقية مفتوحة، يقول جندي شارك في المعركة:

" قتلت أول موجة (80 – 100) عربي ، نساءً واطفالاً، قتل الأطفال بتهشيم رءوسهم بالعصي. لم يكن هناك بيت دون قتلى. اخذوا امرأة تحمل طفلاً حديث الولادة لتنظيف المكان، ثم أطلقوا النار عليها. هذا لم يكن عملاً في خضم المعركة، بل خطة للطرد والتدمير " (8).

قتل الجنود الإسرائيليون 50 عربياً في المسجد. بعض الأهالي هربوا إلى المغارة (طور الزاغ). لجفوهم وصفوهم صفين، وأطلقوا عليهم الرصاص. بعضهم نجا، وحكى القصة (9). بعد إسبوعين من المماطلة لإخفاء آثار الجريمة، سمحت إسرائيل لمراقبي الأمم المتحدة بتفقد المكان. لاحظ المراقبون أن كثيراً من البيوت يتصاعد منها الدخان ولها " رائحة غريبة كرائحة عظم يحترق" (10). بن جوريون أشار إلى هذه المذبحة إشارة عابرة: " هناك إشاعة عن ذبح 70 ـ 80 قروي" (11). بعد عدة سنوات، زار مراسل صحيفة حداشوت المكان مع مختار القرية وحفروا، ووجدوا هياكل عظمية، منها لأطفال. قدم المختار قائمة للسلطات الأردنية بـ (580) ضحية وقت المذبحة .

هكذا كان الأسلوب دائماً. محاصرة القرية من 3 جهات، وترك الرابع مفتوحاً. القتل والتمثيل بالجثث، وترك عدد من الأحياء ليرووا القصة. لقد كانت هذه المذابح

م	الرمز	السبب
1	E	طرد بواسطة القوات اليهودية
2	M	اعتداء عسكري للقوات اليهودية
3	W	حملات نفسية للهاجاناة (مثل الحرب النفسية بهدف ترحيل العرب)
4	F	الخوف من هجوم يهودي او الوقوع في دائرة المعارك
5	C	بتأثير سقوط أو خروج القرى أو المدن المجاورة
6	A	رحيل بأوامر عربية

جدول 5 : تصنيف أسباب النزوح حسب موريس .

م	القضاء	1	1	2	2	3	3	4	4	5	5	6	6	7	8	8
		a	b	a	b	a	b	a	b	a	b	a	b	b	a	b
1	عكا	8	1	14	4									3	22	8
2	الرملة	6		37	7			2		6		1		5	62	12
3	بيسان	1	1	4		1		2		16		1		5	25	8
4	بئرالسبع	1	52	1	29				4					1	2	85
5	غزة	5	3	25	7			3		2				1	35	11
6	حيفا	6	5	25	6	1		3	1	3				9	38	21
7	الخليل	2	1	11	1					1					14	2
8	يافا		2	10	1	1		9		1				1	21	4
9	القدس	1	1	29	4									4	30	9
10	جنين	1		4						1					8	0
11	الناصرة			4						1					5	0
12	صفد	8	2	20	16	9		8		12	2			1	57	21
13	طبريا		7	8				1		3	1	3		3	15	11
14	طولكرم	2	6	3				3	2		1			2	8	11
الإجمالي		41	81	195	75	12	0	31	7	45	4	5	0	35	330	202
		122		270		12		31		50		5		35	532	
النسبة المئوية		24.55٪		54.33٪		2.41٪		7.65٪		10.06٪		1.01٪				

a - ماخوذه عن موريس انظر الجدول   b - ماخوذه عن مصادر اخرى

جدول 6 : عدد القرى التي نزحت في كل قضاء حسب فئات أسباب النزوح . 89٪ نزحوا بعمل عسكري اسرائيلي 10٪ بالحرب النفسية

احد اسلحة الحرب عندهم. 12 منبحة من 25 حدثت اثناء الانتداب البريطاني، و13 بعدها. 19 منبحة حدثت في الشمال، و3 في الوسط، و3 في الجنوب.

(5) هل هناك شك في سبب نزوح الأهالي عن ديارهم ؟ للمؤرخ الإسرائيلي بني موريس كان لديه هذا الشك، فدرس حالة (330) قرية من واقع الملفات الإسرائيلية (1)، وقسم أسباب النزوح إلى (6) فئات (انظر جدول 5)، وقد طبقنا نفس التقسيم على باقي القرى (جدول 6)، فوجدنا الآتي :

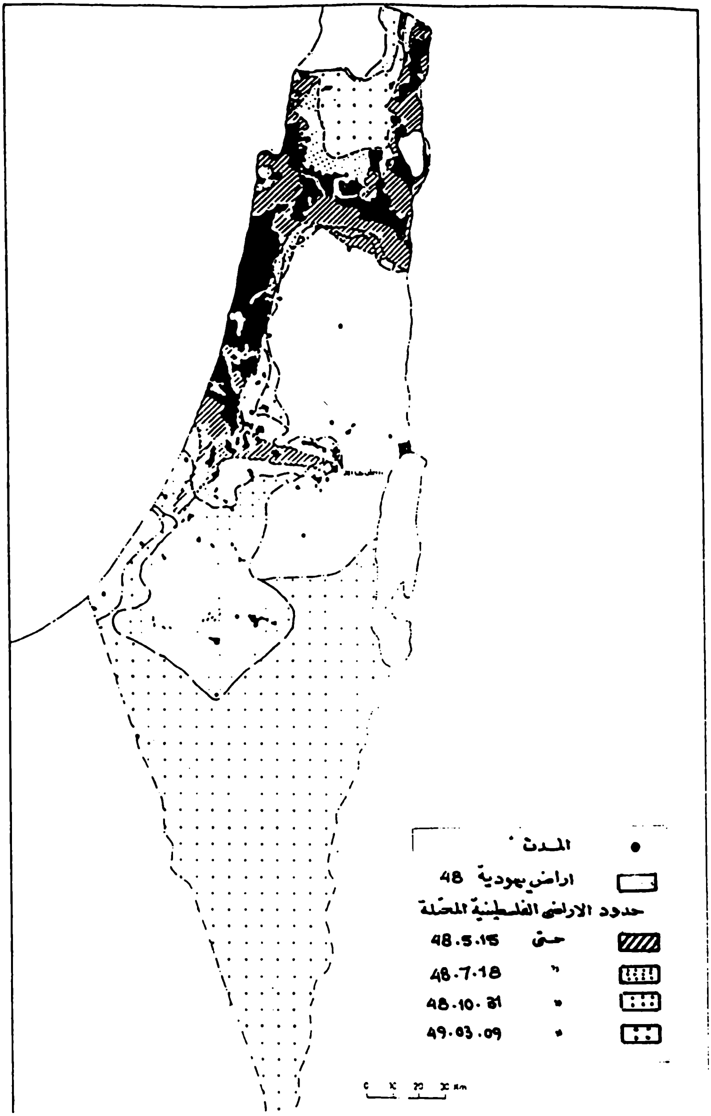
طرد مباشر بواسطة القوات اليهودية	122 قرية	25 ٪
هجوم عسكري على القرية	270	55 ٪
النزوح امام هجوم قادم متوجه للقرية	50	10 ٪
مجموع الأسباب العسكرية	442	89 ٪
نظرية " الهمس " - الإيحاء للأهالي بواسطة "صديق " يهودي بالنزوح لإنقاذ حياتهم	12	2 ٪
الخوف من هجوم يهودي	38	8 ٪
مجموع الحرب النفسية	50	10 ٪
أوامر من رئيس العائلة او المختار	5	1 ٪
غير معروف	35	
المجموع الكلي	532	

إذن، فعملية الطرد التي اصبح بموجبها الأهالي لاجئين، هي عملية عسكرية منظمة، وليس عملية فردية، أو عارضة نتيجة للحرب. وهي بذلك مسئولية إسرائيل المباشرة، وتقع تحت طائلة جرائم الحرب.

الوضع العسكري

هل صحيح أن داود الصغير يدافع عن حياته امام جوليات الجبار ؟ وان مكاسبه تكون بذلك حقاً " مشروعاً " له ؟ هل كانت إسرائيل تدافع عن نفسها، ام تحتل ارضاً فلسطينية ؟.

الشكل (رقم 2) يبين القوات المتحاربة في كل فترة من القتال. ومنه يتضح :



شكل ٢ : المراحل المختلفة لاحتلال أرض فلسطين .

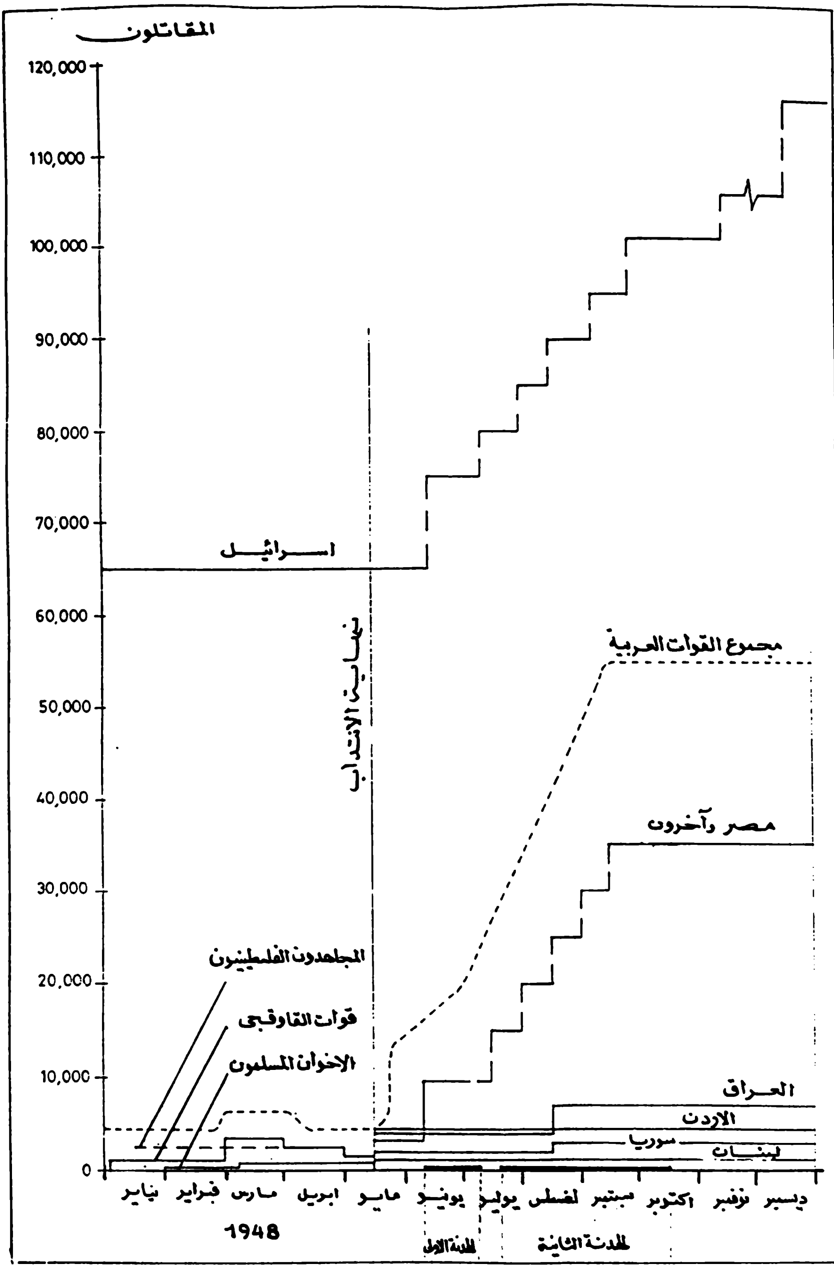
المنطقة السوداء تمثل الاراضى المملوكة لليهود فى زمن الانتداب وتساوى ٥ر٥ ٪ من مساحة فلسطين .

المنطقة ١ (١١٪) احتلتها اسرائيل اثناء الانتداب البريطانى ، وعليها أعلنت دولة اسرائيل .

المنطقة ٢ الأرض التى احتلتها اسرائيل عند بداية الهدنة الثانية فى ١٩٤٨/٧/١٨ .

المنطقة ٣ الأرض المحتلة بعد الهجوم الأخير على الشمال والجنوب وسقطت فيه منطقة بئرالسبع والجليل .

المنطقة ٤ الأرض المحتلة بعد توقيع الهدنة مع مصر ، واحتلت فيه اسرائيل جنوب فلسطين حتى إيلات .



شكل رقم ٢ : عدد القوات الصهيونية / الاسرائيلية والقوات العربية عام ١٩٤٨ .
يلاحظ التفوق العددى الكبير لاسرائيل فى جميع المراحل ، تحت قيادة موحدة مقابل القوات العربية الأقل عدداً واستعداداً مع تفرق القيادة .

أثناء الانتداب (12 ، 13) :

قوات المناضلين الفلسطينيين	2500	موزعة على اكثر من 500 مدينة وقرية بمعدل 20 لكل قرية، و100 لكل مدينة.
قوات القاوقجي (جيش الإنقاذ)	3135	متواجد معظمها في المنطقة العربية من خطة التقسيم (14).
الإخوان المسلمون في الجنوب	500	
مقابل ذلك : عدد الجنود الصهاينة (15، 16)	62،500	

بعد الانتداب

لبنان: 700 ، سوريا: 2،000 ، العراق: 2،500 وازداد بعد ذلك ، شرق الأردن: 4،500، مصر : 2،800 ثم 9،292 ثم 28،500 في المرحلة الأخيرة، يضاف إليهم 1100 سعودي و1،675 سوداني (17). لم تكن لديهم قيادة موحدة ، بل على العكس، توقفت إحدى الجبهات عن القتال، عندما نقلت إسرائيل كل قواتها إلى الجنوب، ضد الجيش المصري ، في عملية يوآف في اكتوبر.

مقابل ذلك الإسرائيليون : 74،450 في اغسطس، ثم 99،122 في اكتوبر 1948، ثم 121،000 في أوائل 1949 (18 ، 19). وكان لديهم طيران قوى وبحرية، وبالطبع قيادة موحدة .

ورغم هذه المعادلة غير المتوازنة، فقد كانت هناك بطولات فردية كثيرة، لمجموعات شعبية صغيرة حاربت ببسالة عدوا أكبر عددا وعدة. ومن الانتصارات العربية النظامية: استعادة جنين، واحتلال مستعمرات كفار عتصيون، والصمود في القدس القديمة، وفي الفالوجا، وفي مركز شرطة عراق سويدان، ودحر العدو الذي حاول اختراق قطاع غزة عند تبة 86، مثلما نجح في اختراق خط دفاع المجدل - بيت جبرين عند دوار كوكبا (تلة الخيش) .

ليس أوضح لبيان الغزو الإسرائيلي لفلسطين من الخريطة المبينة (الشكل 3). الأرض المملوكة لليهود في الانتداب مبينة بالأسود ومساحتها 5.5٪ من مساحة فلسطين. قبل خروج الإنجليز وانتهاء الانتداب ، احتل اليهود بالقوة العسكرية المنطقة المهجرة ومساحتها 11 ٪ من فلسطين ، وهي التي اعلنوا عليها دولة إسرائيل . والدول التي اعترفت بها ، بالأمر الواقع ، اعترفت بسيطرتها على هذه المساحة فقط، وما زاد عنها فهو

توسع عدواني . ولذلك لم تعلن إسرائيل له حدودا حتى اليوم . القوات العربية لم تسترجع مساحة هامة من الأرض المحتلة عند دخولها، واكتفت بالمرابطة في المناطق التي وجدتها عربية، على الرغم من أن صحفها أعلنت عن "احتلال" تلك الأراضي العربية. لم تدخل أية قوات عربية، ولا حاولت، دخول المنطقة المخصصة للدولة اليهودية في التقسيم .

عند إعلان الهدنة الثانية في 1948/7/18 ، كان اليهود قد احتلوا المنطقة 2 على الخريطة، وعند استئناف القتال في أكتوبر، أتم الإسرائيليون احتلال الجليل وجنوب فلسطين عدا قطاع غزة ، والنقب الجنوبي. هذا الأخير تم احتلاله بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر في تحد واضح لهذه الاتفاقية .

إذن، فقد زادت المساحة التي احتلتها إسرائيل بالقوة العسكرية خلال حرب 1948، من 5.5 ٪ إلى 79٪ من فلسطين. وبقي 21٪ في يد عربية (20 ٪ الضفة، 1٪ غزة) . حسب القانون الدولي ، فإن احتلال هذه المساحة الشاسعة بالقوة العسكرية، لا يُسبغ حقاً شرعيا على إسرائيل لامتلاك تلك الأرض. وإذا كان المقصود بالسلام هو إسقاط القوة كوسيلة لحل النزاع، واستبدالها بالحوار المبني على احترام الحقوق الأساسية، فإن هذه الأراضي المحتلة يجب أن تعود إلى أصحابها.

النهب والتدمير

لقد احتلت إسرائيل مئات القرى والمدن، واحتلت ملايين الدونمات من الحقول والحدائق. ماذا عملت إسرائيل بكل هذه الغنائم ؟

أولاً : بدأت عملية نهب واسعة النطاق، ليس لها مثيل. قال موشيه سيملانسكي، الكاتب اليهودي الشهير:

" لقد تملكت الشعب اليهودي شهوة عارمة للنهب. كنت ترى رجالا نساء، أفرادا ومجموعات، يهجمون كالطيور الجارحة على كل شيء لينهبوه. ملابس وأبواب وشبابيك وكراسي وبلاط ... الخ (20).

ويشكو حارس أملاك العدو، من أنه، من أصل 50،000 بيت عربي لم يصل مخازنه إلا 509 سجادة، والباقي سرقها موظفوه وآخرون في الطريق (21). على أن عملية النهب الكبرى تمت في اللد والرملة، حيث أصدر اسحق رابين أوامره بطرد 60،000 من سكانها. حمّل الجيش الإسرائيلي 1800 شاحنة من أملاك الأهالي (22). أخذ ضابط إسرائيلي الكتيبة الخامسة التي يقودها لنهب الرملة (23). زار بن جوريون المدينتين وسجل في مفكرته " لقد رأيت ثروة ضخمة . يجب ألا يضيع منها شئ " (24). اشتكى رجال الأحزاب من أن حزب الماباي الحاكم استأثر بأحسن الأشياء (25).

ثانياً : بدأت عملية تدمير واسعة للقرى. لكن بقيت المدن العربية واهملت، ومنع إصلاحها او ترميمها. سكن فيها ثلث اليهود المهاجرين الجدد في العشر سنوات الأولى. في القرى هدموا البيوت، وغيّروا الطرق، وقطعوا الأشجار، وحرقوا المزروعات، وأطلقوا الرصاص على كل من يعود لقريته وسموه "متسللاً "، لكي لا يستطيع المواطنون البسطاء تمييز قراهم وأراضيهم، ولكي يقطعوا الأمل في العودة. بدءوا بتدمير القرى في ممرين رئيسين: (1) الطريق بين تل ابيب والقدس، (2) الطريق بين تل ابيب وحيفا. ثم في المناطق الأخرى بدرجة اقل. وقام غازي فلاح عام 1990 (26)، بمسح شامل لكل القرى المدمرة، فوجد الآتي:

تدمير شامل	221 قرية	53 ٪
تدمير جزئي	134	32 ٪
تدمير بسيط	52	13 ٪
قرى لم يمكن الوصول إليها	11	3 ٪
المجموع	**418**	

جرائم الحرب

شنت إسرائيل حرباً شاملة على الشعب الفلسطيني ومساندية العرب الذين جاءوا لإنقاذه :

- حرب عسكرية ضد المدنيين لذبحهم وطردهم .
- حرب تدميرية للقرى ونهب الممتلكات .
- حرب عسكرية ضد القوات العربية التي تدخلت لإنقاذ الفلسطينيين.
- حرب مؤسساتية (وهذا غير معروف كثيرا) بالاستيلاء على مراكز البريد والهاتف والسكة الحديد والموانى ومراكز الشرطة ومعسكرات الجيش البريطاني وجميع وثائق وملفات وخرائط المجالس البلدية والهيئات وحكومة فلسطين .

القانون الدولي يعتبر هذه الأعمال جرائم حرب. وهي (1) لا تسقط بالتقادم، (2) يتحمل مسئوليتها كل من اقترفها. ولذلك يقع تحت طائلة العقاب: الأفراد، عصابات شتيرن والأرغون، منظمة الهاجانا، جيش الدفاع الإسرائيلي، الحكومة الإسرائيلية المؤقتة

عام 1948، حكومة إسرائيل، الصندوق القومي اليهودي، الوكالة اليهودية، المنظمات الصهيونية في الخارج .

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بان" الحرب العدوانية تشكل جريمة ضد السلام "(27). وقد فصّل ميثاق نورمبرج تحت "المبدأ السادس" الأعمال الآتية على أنها جرائم يعاقب عليها القانون الدولي(28):

(أ) جرائم ضد السلام

- التخطيط والإعداد وابتداء حرب العدوان .
- الاشتراك في مؤامرة للقيام بتلك الحرب .

(ب) جرائم حرب

- القتل والتعذيب وسوء المعاملة وقتل الأسرى .
- نهب الملكية العامة والخاصة .
- التدمير المتعمد للقرى والمدن .

(ج) جرائم ضد الإنسانية

- القتل والاستعباد والترحيل .
- التعذيب وسوء المعاملة على أساس سياسي وديني وعرقي .

لم تتعرض إسرائيل حتى الآن للمساءلة على هذه الجرائم .

حق العودة مقدس

الآن عرفنا حجم الجريمة، هؤلاء هم مرتكبوها، وهؤلاء هم الضحايا، هذه هي الحقائق التي تصف هذا الهولوكوست، وهذه هي الحجج والأكاذيب التي سقطت. والآن يقولون إن الأطراف المتنازعة اختارت طريق الحوار السلمي، لا النزاع المسلح، لتحل القضايا المتنازع عليها. فليكن. أول هذه القضايا بلا جدال هو حق العودة ، لأنه يتعلق بجوهر النزاع : الناس والأرض . وهذا دائم غير زائل . لن تكون لهذا النزاع نهاية ، مهما كانت سطوة القوى الضاغطة ، دون تطبيق حق العودة.

إن حق العودة مقدس ، وقانوني ، وممكن أيضاً .

هو مقدس، لأنه في وجدان كل فلسطيني، عاش على أمله خلال 50 عاماً، وتشرد في أنحاء الأرض وهو متمسك به، ومن أجله بدأ حركة الفدائيين منذ الخمسينات، وأنشأ منظمة التحرير ، وأنشأ المجلس الوطني ، وسطر الميثاق الوطني، وكوّن عشرات النقابات والهيئات للمعلمين والمهندسين والأطباء والمحامين والفنانين، عبر أقطار مختلفة من العالم .

حق العـودة قانـوني

بداية، فإنه لا وعد بلفور، ولا التوصية بتقسيم فلسطين عام 1947، ولا اتفاقيات الهدنة عام 1949 ملزمة للفلسطينيين بشيء. فهم ليسوا طرفاً في أي منها. ولا يسبغ أي منها حقوقاً جديدة عليهم، أو يحرمهم من حقوقهم الشرعية.

حق العودة أولاً مكفول بمواد "الميثاق العالمي لحقوق الإنسان" ، ومنها مادة تقضي بحق كل مواطن في العيش في بلاده، أو تركها، أو العودة إليها. حق العودة مرتبط بحق الملكية والانتفاع بها، والعيش على الأرض المملوكة. وحق الملكية لا يزول بالاحتلال. فلا يجوز انتزاع ملكية شخص من قبل سلطة احتلال. والاحتلال أصلاً غير مشروع في القانون الدولي. ولو أصبح الاحتلال شرعياً بأي وسيلة، منها قبول المهزوم به، فإن ذلك لا يلغي حق الملكية الفردية. وحق الملكية لا يزول ببسط سيادة دولة جديدة على البلد. وعلى سبيل المثال، فإن تنازل تركيا عن السيادة على فلسطين عام 1920، لم يُسقط حق الفلسطينيين في أراضيهم. كما أن انتهاء الانتداب البريطاني، لا يعني أيضاً سقوط حقهم في الملكية الفردية.

وحق العودة أيضاً مكفول بحق تقرير المصير. وهو حق اعترفت به الأمم المتحدة عام 1946 "كمبدأ"، "وكحق"، أي أنه ليس قراراً سياسياً، أو اتفاقاً بالتراضي. وقد اعترفت الأمم المتحدة بتطبيقه صراحة على الشعب الفلسطيني منذ عام 1969 فصاعداً (29). بل إن الجمعية العامة ذهبت إلى حد الإقرار بأن للفلسطينيين الحق في الكفاح المسلح لتنفيذه، لأنه مشروع، ومستند على مبدأ الدفاع عن النفس.

لذلك فإن حق العودة مكفول حسب القانون الدولي للفلسطينيين :

- أفراداً ، عن طريق ميثاق حقوق الإنسان .
- جماعة ، عن طريق حق تقرير المصير .

وتجدر ملاحظة أن هذا الحق ليس منبثقاً عن اتفاقيات سياسية، أو اتفاقيات تسليم بعد الهزيمة، وهو حق لا يسقط بالتقادم. لكن الخطر الوحيد على سقوط هذا الحق هو التنازل منه على يد جهة تمثل الشعب الفلسطيني أو بعضه، لكن الشعب لن يسمح بذلك.

اما النص الصريح الذي أصدرته الأمم المتحدة عن حق العودة، فهو القرار رقم (194 / 3)، الفقرة 11، الصادر في 1948/12/11، واكدته كل عام، حتى اليوم، بموافقة الأغلبية الساحقة لدول العالم، ومعارضة إسرائيل دائماً، وامريكا أخيراً. ونصه كما يلي:

" تقرر (الجمعية العامة) ان اللاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، يجب أن يُسمح لهم بذلك، في اول فرصة عملية ممكنة، وانه يجب دفع تعويض لممتلكات الذين لا يرغبون في العودة، ودفع تعويض للخسارة والضرر الذي اصاب الممتلكات لإصلاحها وإرجاعها إلى أصلها من قِبل الحكومات والسلطات المسئولة، بناء على قواعد القانون الدولي والعدالة".

فلنتأمل نص هذا القرار قليلاً .

- الخيار في حق العودة يعود إلى اللاجئين انفسهم ، وليس لغيرهم. وإذا قرروا العودة، فإن منعهم بالقوة يعتبر ضمناً عملاً عدوانياً.

- تتم العودة في " أول فرصة عملية ممكنة". وقد حانت تلك الفرصة عند توقف القتال وتوقيع اتفاقيات الهدنة مع مصر أولاً في فبراير 1949، ومع سوريا اخيرا في بولية 1949. ويعني ذلك ان منع إسرائيل اللاجئين من العودة إلى ديارهم من 1949 إلى 1996، هو خرق مستمر لهذا القرار، يترتب عليه انها مسئولة عن الخسائر الناجمة عن حرمانهم من حق العودة، واستغلال اراضيهم وممتلكاتهم طوال 50 عاماً، ومسئولة كذلك عن المعاناة النفسية التي قاسوها، على نفس المبادئ التي عوضت بها المانيا اليهود لأفعال النازية حسب اتفاقية لكسمبورج في 10 سبتمبر 1952.

- ويُدفع التعويض عن كل ممتلكات اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة. أما الذين يرغبون في العودة، فيُدفع التعويض لهم عن الخسارة او الضرر الذي لحق بممتلكاتهم، إلى أن يعود صالحاً كما كان. وعليه ، فإن التعبير الشائع "العودة أو التعويض" خاطئ، وصحته " العودة والتعويض". وتركز المذكرة التفسيرية للقرار على التعويض عن " النهب والسلب للممتلكات الخاصة، وتدمير الممتلكات والقرى دون حاجة عسكرية " (30).

- المسئول عن التعويض هو " الحكومات والسلطات المسئولة"، وهذا يشمل حكومة إسرائيل المؤقتة عام 1948، وخليفتها الحالية، ومنظمات الهاجاناه والأرغون والشتيرن، والصندوق القومي اليهودي وغيرها.

- ترك القرار جرائم الحرب، لأن لها مجموعة تشريعات كاملة، ولها سوابق عديدة.

الأوطان لا تباع. ولكن إذا نظرنا إلى قيمة أملاك الفلسطينيين التي سلبتها إسرائيل، من ناحية اقتصادية بحتة، لوجدنا الجواب في الدراسة المفصلة التي قام بها سامي هداوي، خبير الأراضي في حكومة الانتداب، وهي كالآتي (31):

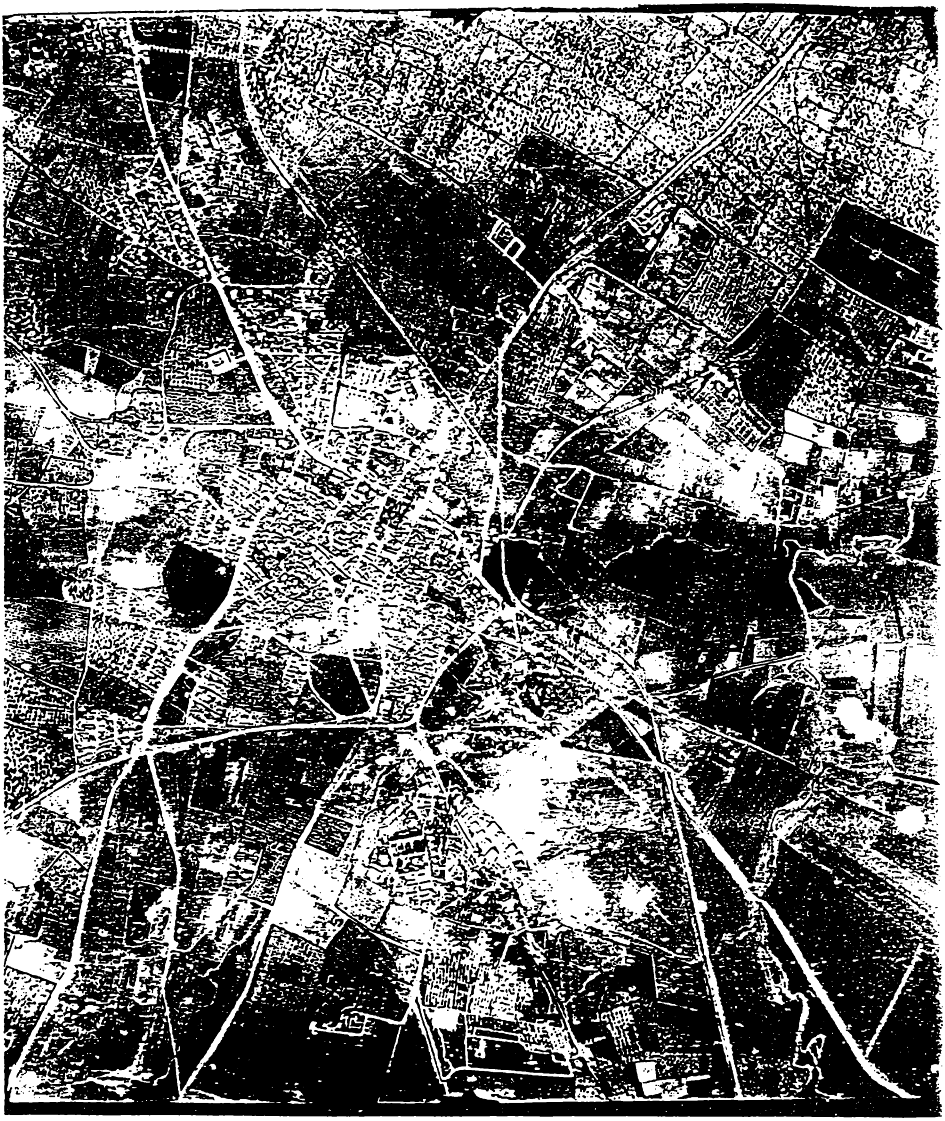
خسائر الفلسطينيين بأسعار 1948 بالمليون جنيه إسترليني:

راس مال صناعي	11،40
راس مال زراعي	66،80
راس مال تجاري	45،90
سيارات ومعدات	0،95
فنادق ومطاعم	10،50
موجودات مالية	12،50
أموال شخصية	54،00
بنية تحتية	12،10
أرض زراعية	398،60
املاك حضرية	130،26
المجموع	**743،05**

وتقدير الاقتصادي الفلسطيني يوسف صايغ بلغ (756) مليون جنيه إسترليني، وهو رقم مقارب لدراسة سامي هداوي، وتقدير الهيئة العربية العليا (1933) مليون جنيه إسترليني. أما خبير لجنة التوفيق الدولية الذي أسقط كثيراً من الأملاك، فقد كان تقديره (120) مليون جنيه إسترليني فقط. تقدير هداوي البالغ (743) مليون جنيه إسترليني عام 1948 يعادل (130) بليون دولار عام 1993. فإذا أضفنا الخسارة في راس المال البشري، يصبح الرقم (208) بليون دولار. وإذا أضفنا أيضاً المعاناة الإنسانية، على أساس التعويض الألماني لليهود، فإن الرقم يصبح (240) بليون عام 1993.

حق العودة ممكن

تعلم الدول العربية، والدول المساندة لفلسطين، أن حق العودة قانوني، ولذلك تصوّت عليه بالموافقة كل عام. لكنها عاجزة عن فرض تنفيذه. أما الدراسات الإسرائيلية والأمريكية، فإنها لا تستطيع إنكار هذا الحق، ولكنها تلقي عليه ظلالاً من



الصورة ١ : الرملة ، واحدة من ١٢ مدينة احتلها الاسرائيليون ، وقصتها مع شقيقتها اللد قصة دامية ، إذ إنسحبت منها القوات العربية ، وصدر أمر عسكرى ، بتوقيع رابين ، بطرد سكانها وعددهم ٦٠٫٠٠٠ نسمة فى قيظ شهر يوليو ، حتى تساقط الكثير من الاطفال والشيوخ على جانبى الطريق .



الصورة ٢ : بربر ، واحدة من ٢٤٠ قرية احتلتها اسرائيل ، ودمرت معظمها . حدثت فى بربر واحدة من ٢٥ مذبحة اقترفها الاسرائيليون .



الصورة ٢ : المعين ، واحدة من أراضى ٩٨ قبيلة . توضح الصورة أن كل دنم مزروع ومأهول ، عكس مقولة الدعاية الصهيونية أن تلك الاراضى كانت قفراء غير مأهولة ، وأنهم حولوها إلى جنة .

الشك. واهم ما تحتج به ان حق العودة "غير ممكن وغير عملي"، وان "القرى الفلسطينية قد اختفت والحدود قد تلاشت".

والواقع خلاف ذلك تماماً. فلا يوجد بلد في البلاد العربية او الإسلامية اكثر توثيقاً من فلسطين، نظرا لأهميتها التاريخية والدينية. ففي عام 1871، امضت بعثة "صندوق اكتشاف فلسطين" ثمان سنوات في مسح شامل للبلاد، واصدرت (26) خريطة مفصلة لفلسطين، مع (10) مجلدات عن السكان والمدن والنبات والحيوان، وادرجت (15،000) اسماً لكل قرية مدينة ونهر ومزار ... الخ، من اصل 46 تصنيفاً لكل مكان.

وفي زمن الانتداب البريطاني (1920 - 1948)، اصدرت مصلحة المساحة خرائط مفصلة لفلسطين بمقياس (1:20،000)، وفي زمن الاحتلال الإسرائيلي، عُملت خرائط تفصيلية مرحلية لكل تغيير او إضافة حدثت في تلك الفترة. وتملك بريطانيا وامريكا معلومات مشابهة، وبعضها متوفر للباحثين. ويجب تكليف إسرائيل قانوناً بإبراز تلك المعلومات.

ولقد أصبح رسم الخرائط، واستنباط المعلومات، وتمييز القديم والجديد منها، فناً واسع الإمكانيات ، بفضل الحاسوب والأقمار الصناعية. ولا يشكل مشكلة فنية كبيرة.

ولا تعيش القرى المسلوبة والمدمرة في قلوب أهلها فقط، بل إنه قد تم تصويرها في مسح جوي شامل، قامت به بريطانيا عام 1945 و 1946. وهذه نماذج من تلك الصور النادرة:

الصورة 1 : الرملة، واحدة من 13 مدينة احتلها الإسرائيليون. وقصتها، مع شقيقتها اللد ، قصة دامية، إذ انسحب منها الجيش العربي، وصدر أمر عسكري، وقعه اسحاق رابين، بطرد 60،000 من سكانها، في قيظ شهر يوليو، فتساقط الكثير من الأطفال والشيوخ في الطريق.

الصورة 2 : برير، واحدة من (420) قرية احتلتها إسرائيل، ودمر معظمها. حدثت في برير واحدة من 25 مذبحة اقترفها الإسرائيليون.

الصورة 3 : المعين، واحدة من اراضي 98 قبيلة. يدعى اليهود أن أراضي بئر السبع قاحلة وغير مأهولة، وانهم حولوا الصحراء إلى جنة. والواقع يكذب ذلك. فالواضح من الصورة ان كل دونم مزروع، وان وراء كل زراعة مزارع يفلح الأرض ويعيش عليها. ومن المفارقات ان الفلسطينيين في بئر السبع حتى 1948 فلحوا (5،000،000) دونم كحد اقصى، اعتمادا على مياه الأمطار، وإسرائيل تفلح الآن (800،000) دونم فقط، اعتمادا على المياه التي سلبتها من بحيرة طبرية.

رقم القضاء	المساحة كم²	عدد السكان 1994	% من العدد الإجمالي 1994	الكثافة السكانية لكل كم²	الفلسطينيون 1994	اليهود
1	200	1.427	26.1%	7.150	15	1.460
2	189	251	4.6%	1.325	15	225
3	324	594	10.9%	1.832	200	419
4	304	570	10.4%	1.876	47	577
5	149	180	3.3%	1.206	0	131
6	206	148	2.7%	722	10	119
7	129	148	2.7%	1.154	7	108
8	223	137	2.5%	613	47	81
9	372	61	1.1%	164	47	11
10	368	200	3.7%	545	158	7
11	256	200	3.7%	782	158	36
12	392	61	1.1%	155	7	47
13	111	6	0.1%	53	0	7
14	139	53	1.0%	385	62	6
15	162	9	0.2%	55	0	7
16	81	13	0.2%	165	10	7
17	337	28	0.5%	84	7	11
18	351	24	0.4%	68	15	7
19	253	73	1.3%	287	0	30
20	91	9	0.2%	98	10	11
21	213	37	0.7%	174	7	47
22	125	6	0.1%	48	7	6
23	132	6	0.1%	45	7	7
24	250	24	0.4%	95	0	11
25	263	148	2.7%	564	22	108
26	365	275	5.0%	753	62	225
27	362	148	2.7%	411	15	132
28	358	28	0.5%	79	0	30
29	301	37	0.7%	123	7	30
30	587	180	3.3%	306	10	186
31	524	37	0.7%	71	0	35
32	284	13	0.2%	47	0	30
33	1.094	37	0.7%	34	0	30
34	1.628	214	3.9%	131	85	159
35	7.944	53	1.0%	7	0	47
36	1.786	24	0.4%	13	0	17
المجموع	20.850	5.460	100.0%	262	1.039	4.420

جدول 7 : توزيع السكان اليهود والفلسطينيين في إسرائيل . لاحظ ان 80% من اليهود يعيشون في 10 اقاليم من 36. وان الفلسطينيين يتواجدون في 26 اقليما ويمثلون حوالي 30% في 17 اقليماً .

كثافة السكان وتوزيعهم في إسرائيل

يقول دعاة الإسرائيليين: إلى أين يرجع الفلسطينيون؟، وماذا نفعل بكل هؤلاء للهاجرين اليهود إلينا؟، هل تسعنا البلاد جميعاً؟. تتضح الإجابة على هذا السؤال بفحص ديموغرافية إسرائيل.

إسرائيل مقسمة إلى 36 "إقليم طبيعي". ولو صنفنا سكانها إلى فئتين: اليهود الإسرائيليون، والفلسطينيون الإسرائيليون (إذا صح التعبير)، فإن (جدول رقم 7) يبيّن توزيع هؤلاء حسب الأقاليم عام 1994. وفي ذلك العام، يبلغ عدد السكان (4،420،000) يهودي، و(1،039،000) فلسطيني.

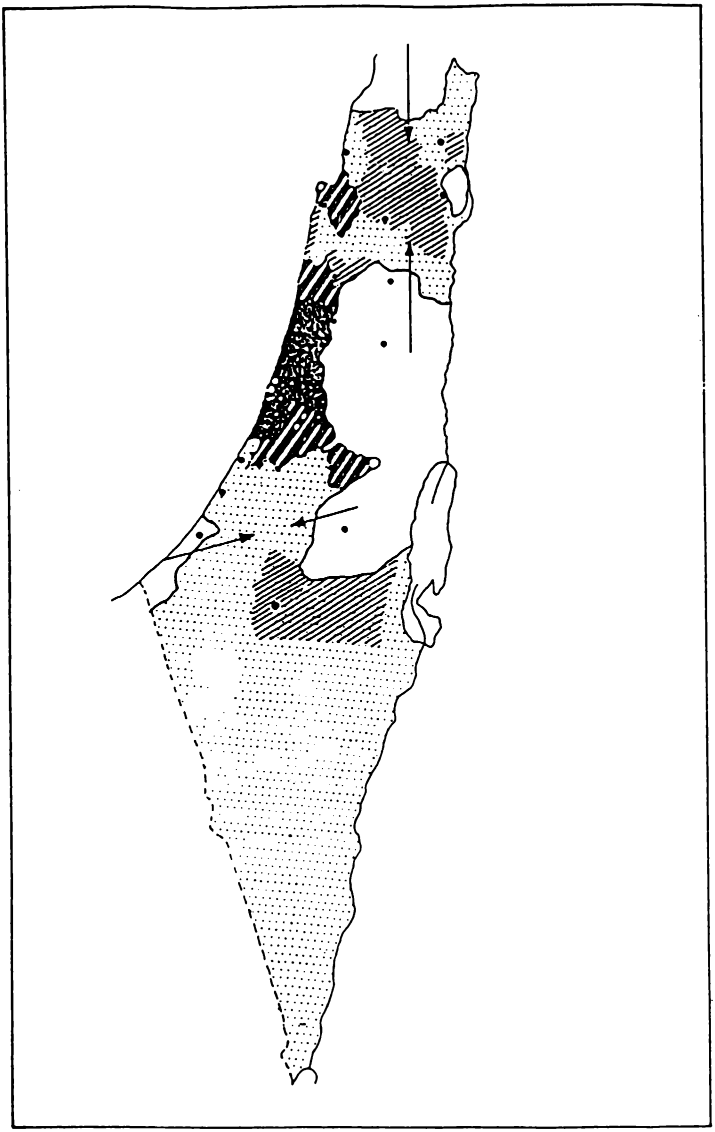
يعيش 70 ٪ من اليهود في 7 أقاليم فقط من 36، أو 80٪ منهم في 10 أقاليم مساحتها 2،458 كم2، أو 12٪ من مساحة إسرائيل. وهذه المساحة (2،458 كم2) تزيد بمقدار 841 كم2 فقط عن مساحة الأراضي المملوكة لليهود، أيام الانتداب البريطاني. أي أن نمط اليهود في معيشة الجيتو، والالتصاق والتجمع، لم تتغير، رغم توفر مساحة كبيرة من الأراضي المحتلة (32). وهناك دلالة أخرى لهذه الملاحظة: "أن معظمهم اشتغل في المهن التقليدية، وهي المال والتجارة والصناعة الدقيقة، والقليل منهم غيّر نمط حياته ليعمل في الزراعة في مجتمع ريفي".

وعلى العكس، يعيش الفلسطينيون في إسرائيل في 26 إقليماً من 36. في 13 منها يمثلون 30 ٪ من اليهود في نفس الإقليم، وفي 17 إقليماً يقتربون من هذه النسبة. وقد ساعد على هذا الانتشار طبيعتهم الزراعية، والحكم العسكري الذي كان مطبقاً عليهم (1948 ـ 1967)، ومنعهم من الانتقال إلى المناطق المكتظة باليهود.

وما دام 80٪ من اليهود يعيشون في 12٪ من مساحة إسرائيل، فأين يعيش الـ 20٪ الآخرون؟ معظمهم أيضاً يعيشون في المدن، ولكنها مدن ريفية غير متلاصقة. يعيش حوالي (586،000) يهودي في حوالي 10 مدن ريفية، ويبقى (298،600) يهودي يعيشون في الريف، وهؤلاء هم الذين ينتفعون بالأرض الفلسطينية.

أي أن (298،000) يهودي فقط يفلحون (17،445،000) دنم، هي وطن (4،646،000) لاجئ فلسطيني وأرضهم وإرثهم التاريخي.

الخريطة في(الشكل 4) تبين توزيع السكان بوضوح. يعيش 80٪ من اليهود في المناطق السوداء، وهي السهل الساحلي حول تل أبيب، وطريق تل أبيب ـ القدس، ومنطقة حيفا. وحتى في هذه المناطق، تعيش أقلية فلسطينية تمثل 11٪ من اليهود في نفس المناطق، ومناطق سكانها مبينة بخطوط بيضاء.



شكل ٤ : توزيع السكان اليهود والفلسطينيين فى اسرائيل .
يعيش ٨٠ ٪ من اليهود فى المناطق السوداء ، ومعهم ، فى المناطق المهشرة بخطوط بيضاء ، أقلية فلسطينية هامة (١١ ٪) . ويعيش ٢٠ ٪ من اليهود فى المناطق المنقطة ، ومعهم ، فى المناطق المهشرة بخطوط سوداء ، باقى الفلسطينيين . المناطق المنقطة ذات كثافة قليلة أومعدومة . عودة اللاجئين (فى اتجاه الاسهم) تعبىء تلك المناطق ، وتنعش الزراعة ، وتعيد الاتصال بين المناطق العربية . الكثافة الجديدة ستكون ثلث كثافة الضفة ، وأقل من عُشر كثافة قطاع غزة .

أما المناطق المنقطة، فهي شبه خالية من اليهود، ويعيش فيها معظم الفلسطينيين (في المناطق المهشرة بخطوط سوداء) مع باقي اليهود. إن كثافة السكان الكلية في المناطق المنقطة منخفضة جدا، وتصل إلى حوالي 100 شخص/كم2 فقط.

خذ مثلا الأقاليم الست الجنوبية، يعيش فيها (85،000) فلسطيني، و(280،000) يهودي في مدن ريفية، و(35،000) يهودي فقط في الريف يسيطرون على (13،260)كم2. من الواضح أن معظم مساحة إسرائيل، ذات كثافة سكانية يهودية منخفضة، تكاد تكون معدومة في الجنوب. والمحاولات الإسرائيلية المكثفة لنقل المهاجرين الجدد إلى كافة إنحاء إسرائيل لم تنجح. ولا تزال اغلبية المهاجرين تفضل السكنى في المناطق الوسطى الحضرية. وعندما اجبر هؤلاء عند وصولهم على السكنى في الشمال والجنوب، نزحوا بعد فترة التأقلم إلى الوسط. واستبدل هؤلاء بمهاجرين جدد، لا يعرفون البلاد، ولم يتمكنوا بعد من تحديد افضليتهم.

هل تسع فلسطين أهلها العائدين والمهاجرين اليهود ؟

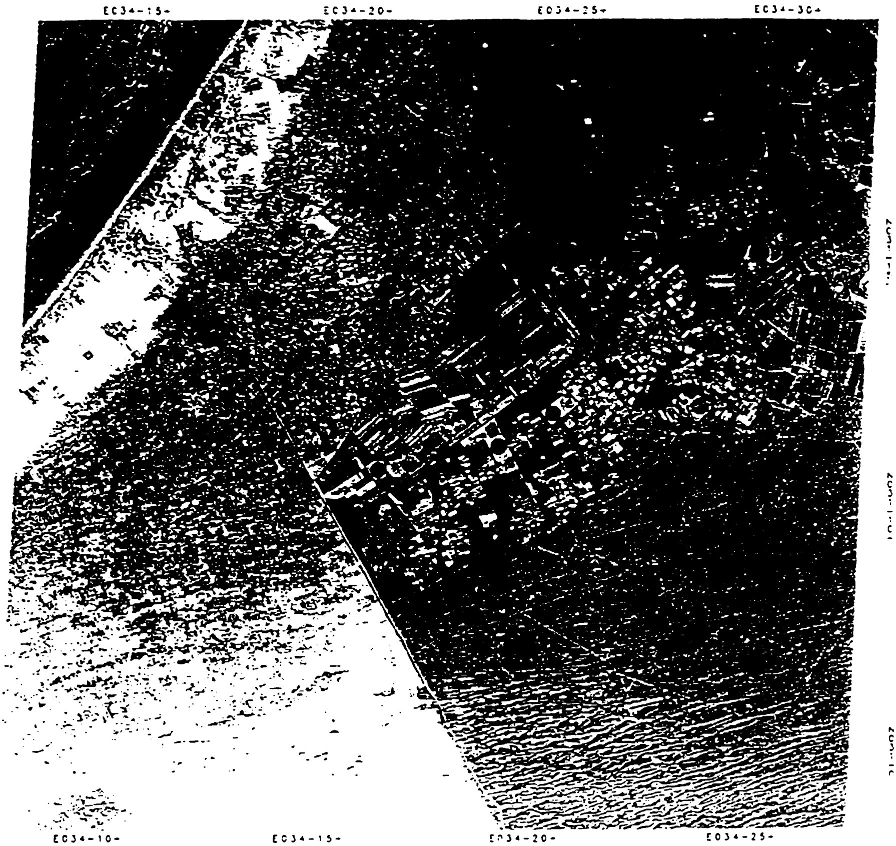
لو امكن عودة كل اللاجئين إلى ديارهم (في اتجاه الأسهم، شكل 4) ، لأمكن استيعابهم على الشكل التالي :

في المناطق المنقطة (شكل 4) يعيش كل من :

- كل الفلسطينيين الإسرائيليين .
- 20 ٪ من اليهود الإسرائيليين .
- كل اللاجئين العائدين إلى اوطانهم .

وعدد هؤلاء جميعاً (6،569،000) نسمة، سيعيشون في مساحة (18،350) كم2، بكثافة (358) شخص/كم2، وهي كثافة معقولة جدا. وهي اقل من الكثافة السكانية الكلية في 22 إقليماً من أصل 36 . وحتى لو استثنينا مساحة (5000) كم2، وهي المنطقة القاحلة جنوب بئر السبع، تكون الكثافة السكانية للوضع الجديد (490) شخص/كم2 . لكن هذه المنطقة في أقصى الجنوب يمكن استغلالها، كما تفعل إسرائيل الآن، في الصناعة، وفي الأغراض العسكرية، إذ أن بها عدة مطارات، أهمها مطار غربي بئر السبع، وميدان للمناورات والتدريبات على العمليات العسكرية الخاصة.

وإذا حل السلام، كما يقولون، فلا يعود هناك حاجة لهذه الأغراض العسكرية. وإذا تم التعاون الاقتصادي، كما يقولون، فإن المنطقة الجنوبية ستعود إلى سابق حالها، أي تكون امتدادا طبيعياً لسيناء وشرق الأردن، وتعود الصلة التاريخية، التي قطعها احتلال إسرائيل، بين مصر والأردن، تلك الصلة التي تمثلت، على مدى عشرات القرون، في



الصورة ٤ : صورة بالاقمار الصناعية لجزء من قطاع غزة واسرائيل . الى اليسار تبلغ كثافة السكان ٤٣٠٠ شخص / كم٢ ، ومتوسط مساحة الحقل ٢٠ دنم . وإلى اليمين تبلغ كثافة السكان ١٠ مستوطنين / كم٢ ، ومتوسط الحقل ٤٠٠٠ دنم

درب الحج المصري والحج الشامي، المتجه إلى مكة من القاهرة ودمشق. وربما كان في خطط التعاون المقترحة بين مصر والأردن وإسرائيل، في منطقة طابا وإيلات (ام الرشراش) والعقبة، حافزا على جبر ذلك الفصم التاريخي.

ولن تشكل عودة اللاجئين إلى ديارهم اي نزوح إسرائيلي كبير، ولو ان تصحيح آثار الجريمة التاريخية حق وواجب إنساني يجب تنفيذه . والسبب ان الإسرائيليين، فشلوا في أن يجعلوا الزراعة جزءا هاماً من حياتهم، على عكس الفلسطينيين. فعدد الفلاحين اليهود لا يتجاوز (298،000) نسمة فقط في مساحة تساوي 85٪ من مساحة إسرائيل. وهم في تناقص مستمر، إذ تستمر الهجرة العكسية من الأطراف إلى الوسط باضطراد. واصبحت الزراعة تشكل 3.5٪ من الناتج القومي في إسرائيل عام 1994، بدلا من 11٪ من هذا الناتج عام 1950.

والزراعة تجري في دم الفلسطيني، ولذلك استطاع المزارع في غزة، تحت ظروف الاحتلال والحصار الاقتصادي والاستيلاء على مصادره المائية، ان ينتج محصولاً افضل من الإسرائيلي، مما دعا إسرائيل إلى فرض قيود شديدة على تصدير المنتجات الزراعية إلى إسرائيل، بل وإتلافها احياناً.

إن عودة اللاجئين من غزة والأردن إلى الجنوب (قضائي غزة وبئر السبع)، وعودتهم من لبنان وسوريا إلى الجليل، تشكل انتقالا سكانياً سهلاً ومعقولاً. وبذلك يرتبط جناحي المشرق العربي (مصر والشام)، الذي قطعه احتلال إسرائيل للأرض الوسيطة.

وكثافة المنطقة السكانية الجديدة التي اشرنا إليها (308) شخص /كم2 هي حوالي ثلث كثافة الضفة، إذا اخذنا في الاعتبار المناطق الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي، وواحد على 12 من كثافة قطاع غزة البائس، إذا أخذنا الاعتبار نفسه.

والوضع المأساوي لارتفاع كثافة قطاع غزة، وانخفاض كثافة السكان في معظم أنحاء إسرائيل، يبدو جلياً في صورة الأقمار الصناعية، **(صورة 4)**، لجزء من قطاع غزة وإسرائيل. يبدو إلى اليسار جزء من قطاع غزة، بكثافة (3400) شخص /كم2، بينما يتواجد المستوطنون إلى اليمن بكثافة (10) مستوطنين /كم2 . وبينما يزرع الفلسطيني حقلا متوسط مساحته 20 دنم2، تبلغ مساحة حقل المستوطن (4000) دونم.

ولا يُعقل ان يرى الفلسطيني ذلك على مرمى بصره، ويقبله. إن التناقض في هذه الديموغرافية الصارخة هو اكبر باعث على عدم الاستقرار. ولا يمكن أن يسود السلام الحقيقي بتجاهل جوهر النزاع، حتى لو بدا ذلك ظاهرياً، واستمر تحت الضغوط القاهرة.

وضع الأراضي الفلسطينية في إسرائيل

فور احتلال فلسطين، سنت إسرائيل قانون املاك الغائبين في مارس 1950، اعتبرت فيه اللاجئين " غائبين"، وحتى الفلسطينيون الباقون، خصوصاً في النقب، نقلتهم بالقوة إلى اماكن اخرى، واعتبرتهم غائبين في التاريخ المحدد. وبموجب هذا القانون، تعيّن حارس لإدارة تلك الأملاك " المهجورة"، واعطته صلاحيات المالك، وجعلته مسئولاً " امام المالك الغائب" عن قيمة هذه الأملاك، (التي تم تثمينها بثمن بخس بموجب قانون آخر)، ولكنه غير مسئول عن إعادتها إليه.

ولما كانت إسرائيل تخشى اتهامها بالاستيلاء على تلك الأملاك المحتلة، وهو غير مشروع في القانون الدولي، لجأت إلى حيلة قانونية، وهي إنشاء هيئة "مستقلة"، سمتها "هيئة التطوير"، وذلك بموجب قانون "نقل الملكية" الصادر في يوليه 1950. وقد حوّل حارس املاك الغائبين هذه الأملاك إلى "هيئة التطوير"، التي أعطيت صلاحيات واسعة للتصرف بها. بإنشاء تلك الهيئة "المستقلة"، ارادت إسرائيل نفي أي مسئولية قانونية عنها في حال التصرف بتلك الأملاك، لكنها اضافت إلى ذلك القانون مادة تقضي بانه، في حال حل تلك الهيئة، تعود صلاحيتها إلى وزير المالية. وهكذا، عادت تلك الصلاحية إلى حكومة إسرائيل (33).

وتشمل صلاحيات هيئة التطوير ما يلي :

بيع، شراء، تأجير، استبدال، بناء إصلاح، تطوير، فلاحة تلك الأملاك، بشرط أن لا يتم البيع إطلاقاً، إلا لدولة إسرائيل، او للصندوق القومي اليهودي، او للسلطات المحلية، او إلى "مؤسسة لاستيطان العرب من غير دوي الأملاك". هذه المؤسسة الأخيرة ذكرت لذر الرماد في العيون، لأنها لم تنشأ قط.

وبعد احتلال فلسطين، حصل نزاع شديد بين دولة إسرائيل، والصندوق القومي اليهودي، استمر حوالي عشر سنوات، حول الاستيلاء على املاك العرب. فقد رأى الصندوق، وهو مسجل كشركة بريطانية عام 1907، انه مالك جميع تلك الأراضي "باسم الشعب اليهودي في كل مكان إلى الأبد"، بينما رات الدولة انها الآن صاحبة هذا الحق بموجب "انتصار الهاجاناه ونزوح العرب"، وأن مهمة الصندوق قد انتهت.

وقد انتهى النزاع عام 1960 بسن مجموعة قوانين هي: القانون الأساسي "الذي لا يسمح ببيع الأراضي، بل بتأجيرها"، قانون اراضي إسرائيل (وكان يسمى قانون اراضي الشعب (اليهودي))، قانون إدارة اراضي "ارض إسرائيل". وهكذا حذفت كلمة "الشعب اليهودي في كل مكان"، واستبدلت بكلمة "دولة إسرائيل" في اسماء تلك القوانين.

وسمحت الدولة للصندوق بشراء أكثر من 2 مليون دنم من أراضي العرب، واعتبرت باقي املاك العرب المسلوبة املاك الدولة.

وأصبحت أراضي فلسطين المسلوبة مسجلة على الوجه الأتي (34):

دولة إسرائيل وهيئة التطوير	15،205،000 دنم
الصندوق القومي اليهودي	3،570،000 دنم
اراضي ملكية خاصة معترف بها - غالباً يهود	1،480،000
اراضي اخرى	595،000
مجموع مساحة إسرائيل	20،850،000 دنم

ولأجل التحايل القانوني أيضاً، ولإعفاء الصندوق من الضرائب، أنشئت شركة معفاة من إسرائيل اسمها "الصندوق القومي اليهودي - إسرائيل" عام 1954، وهي شركة موازية للشركة الأم ، مع بعض الاختلافات .

واتفق الصندوق مع الدولة على إنشاء هيئة موحدة لإدارة املاك الطرفين، وهي: (إدارة أراضي "ارض إسرائيل")، يحكمها القانون الأساسي، وهو عدم البيع إطلاقاً إلا إلى الدولة أو الصندوق، أو جهة يهودية اخرى، توافق عليها الدولة، أو الصندوق إذا كان مالك تلك الأرض. وتسيطر هذه الإدارة الآن على 92.6٪ من مساحة إسرائيل، وهي بالطبع الأراضي العربية المسلوبة.

وفي حال حل دولة إسرائيل أو تغييرها، تبقى املاك الصندوق باسم "الشعب اليهودي في كل مكان إلى الأبد". وقد وافقت الدولة (في القانون الأساسي) على تبني قانون الصندوق الذي يقضي بما يلي:

- الأراضي ملك الشعب اليهودي ولا يمكن التصرف بها .
- تؤجر الأراضي بعقود لمدة 49 عاماً ، تجدد تلقائياً .
- لا يتم التاجير إلا إلى يهود .

وعليه، يحق لأي يهودي ان يستاجر أرضا او بيتاً او مصنعاً، مالكه عربي "غائب". ولا يجوز التاجير لغير يهودي، حتى ولو كان مواطناً إسرائيلياً، إلا إذا كانت الأرض في منطقة "العزل"، اي المناطق المخصصة للعرب في إسرائيل، على نسق معزل الهنود الحمر في امريكا.

هذا النظام العنصري الواضح، الذي ينهب الأرض الفلسطينية عياناً، ويسبغ على ذلك ثوباً قانونياً مزيفاً، يسهل التعامل معه كثيراً عند استرجاع الحقوق الفلسطينية، للأسباب الآتية:

أولاً : لا يستطيع أي يهودي يستوطن ارضاً عربية، ان يبرز للاجئ العائد كوشان (عقد تسجيل) الأرض باسمه الشخصي، فهو مستاجر فقط. وبذلك يمكن تفادي نزاع شخصي بين ملايين اليهود وملايين الفلسطينيين.

ثانياً : ملكية الفلسطيني لأرضه تبقى ثابتة، كما اسلفنا. ولا يغير منها احتلال ارضه او بسط سيادة اجنبية عليها. ويكفي تغيير القانون الأساسي، بتغيير اسم المالك من الصندوق اليهودي او الدولة إلى اسم المالك الفلسطيني.

ثالثاً : إن "إدارة الأراضي" التي تؤجرها تملك كافة الوثائق عن الأرض الفلسطينية، وإلا لما تمكنت من تاجيرها والتعامل معها. ولذلك فإن عملية استرجاع الملكية ليست معقدة.

رابعاً : إن معظم عقود الإيجار ينتهي بعد 49 سنة، اي عام 1998. وهذه فرصة مناسبة لعودة اللاجئين، يجب انتهازها والاستعداد لها خلال السنتين القادمتين. ولو فرضنا جدلاً أن النزاع سيطول حول تحديد الملكيات، فإنه من الممكن عملياً وبسهولة بالغة، تأجير اراضي قرية ما إلى اهالي تلك القرية جماعياً، عند انتهاء عقد الإيجار الحالي. وليست هناك صعوبة اجتماعية او تاريخية في ذلك، لأن كل قرية تتكون في الواقع من (4 ـ 5) عائلات كبيرة متقاربة، ولا تزال متماسكة حتى اليوم، ويعرف بعضها بعضاً. كما ان الملكية الجماعية ليست جديدة عليهم، فكثير من اراضيهم تسمى "مشاعاً"، وتفلح جماعياً منذ مئات السنين.

الموقف الإسرائيلي

تحاول إسرائيل محاولات يائسة، منذ إنشائها، لإقفال ملف عودة اللاجئين باي شكل. فعندما تكونت هيئة التوفيق الدولية عام 1949 لتحقيق التسوية بتطبيق حق العودة دون شروط، عملت إسرائيل المستحيل، حتى باءت كل المفاوضات بالفشل، وذلك بالمماطلة وإدخال مواضيع اخرى، مثل ضرورة الاعتراف بإسرائيل، وتعويض اليهود العرب. ولقد خطط بن جوريون العدوان الثلاثي عام 1956، ليقول إن ذلك غيّر الأوضاع السابقة دون رجعة. لكن مكاتب هيئة التوفيق الدولية لا تزال موجودة في الأمم المتحدة، ويمكن تنشيطها في اي وقت. ولديها الصلاحية المناسبة، ولديها الملفات اللازمة، ولو انه قيل انها سرقت، ولكن يمكن استبدالها.

لقد داب الكتاب الإسرائيليون، والكتاب الأمريكيون اليهود الذين ينشرون الراي الإسرائيلي لتشكيل القرار الأمريكي، مثل دون بيريتز ، على إثارة اعتراضات سبق ذكرها مثل:

- إن احتلال الأراضي الفلسطينية حق مشروع، لأن إسرائيل كانت في حالة دفاع عن النفس ضد العدوان العربي.

- إن إسرائيل لم تطرد اللاجئين، ولم تنهب ممتلكاتهم. وهم خرجوا من تلقاء انفسهم استجابة لأوامر عربية. والقسم الأول من هذا البحث يدحض كل هذه الأباطيل.

يقول الراي الإسرائيلي ان حق العودة مكفول حسب "ميثاق حقوق الإنسان"، ولكنه ينطبق على مواطني الدولة، أي الإسرائيليين فقط (35). وهذا من خطل القول. فلا يعقل ان تطرد شعباً من ارضه، وتغيّر اسم البلاد وتعريف الجنسية، لكي تنكر عليه حق العودة. ومثل ذلك مثل من يقتحم بيتاً ويطرد اهله، وينزع اسم العائلة، ويلصق اسمه على الباب، لكي يمنع عودتهم. وهو في هذه الحالة، اقترف جريمتين: جريمة الطرد وجريمة منع العودة.

ويقول الراي الإسرائيلي انه من الصعب تحديد الأماكن والقرى (36)، وقد اجبنا على ذلك، وان البلاد لا تسع كل هذا العدد من العائدين، وقد اجبنا على ذلك.

ويقول الراي الإسرائيلي ان إسرائيل لن تكون بعد ذلك دولة يهودية، بل تكون ديموقراطية للجميع. إن على إسرائيل ان تختار: أن تكون ديموقراطية بحق، وتطبق ذلك على الجميع، كما تدعي، أو ان تكون يهودية عنصرية، ولن يكون لهذا بذلك مكان بين دول العالم الحضارية، ولا بين العرب، إذا أرادت ان يوقعوا معها معاهدات سلام.

لا يوجد التزام قانوني أو أدبي على الفلسطينيين أن يبقوا في معاناة الشتات، لكي يحققوا لإسرائيل دولة يهودية عنصرية. لكنه يوجد على إسرائيل التزام قانوني واضح وأدبي صريح بأن تكفر عن جرائمها وأن تعيد الحقوق إلى أصحابها، وبأن تصبح دولة ديموقراطية لكل سكانها وكل من له حق العودة إليها.

ومن الواضح ان هناك تعارضاً واضحاً بين حق العودة للفلسطيني إلى أرضه، وحق العودة لليهودي في أي مكان للذهاب إلى إسرائيل والاستيطان في ارض الفلسطيني. والفرق ان الحق الأول حق ايده القانون الدولي وابرزه واقع وجود اللاجئين إلى اليوم. أما الحق الثاني فلم يؤيده احد إلا إسرائيل، وهو ترف يستمتع به من يشاء من اليهود دون حاجة، وهو بحد ذاته اعتداء على حقوق الإنسان الأساسية عامة، والفلسطينية خاصة.

إذن لا مناص لإسرائيل من ان تتحول إلى دولة ديموقراطية، وإن كانت اغلبيتها يهودية، وعليها ان تزيل عن نفسها بالعمل وصمة الدولة العنصرية. فلا شك انه لا يوجد مكان في العالم الحديث لدولة عنصرية قبلية. وإذا ارادت إسرائيل ان تكون جزءا من "النظام العالمي الجديد"، الذي تتعاون فيه اقتصاديا وثقافياً مع العرب، بعد توقيع معاهدات السلام معهم، فلابد ان تكون دولة ديموقراطية بمعنى الكلمة.

حتى لو لم تشأ إسرائيل ذلك، ستجد نفسها مضطرة إلى ذلك قريباً. ذلك ان نسبة الفلسطينيين الآن في إسرائيل تساوي 21٪ من السكان. ومن المعروف تاريخياً، انه لا يمكن قهر اقلية في بلد ما إذا زاد تعداد تلك الأقلية عن 15٪. والأهم من ذلك، ان 45٪ من الفلسطينيين في إسرائيل في سن الشباب، وعندما يبلغ هؤلاء سن الرشد، سيستطيعون انتخاب 16 عضوا في الكنيست، ولا يمكن عندئذ تجاهل حقوقهم وهويتهم في دولة عنصرية. ولن يفيد كثيرا ما لجأت إليه إسرائيل، تحسباً لذلك، بأن سنت عام 1985 قانوناً لا يجيز انتخاب عضو في الكنيست لا يقبل بدولة إسرائيل (اليهودية). فالقانون يضعه الناس ، ويلغيه الناس ايضاً.

إذن فمنع عودة اللاجئين لكي تبقى إسرائيل يهودية نقية هو امر غير قانوني وغير اخلاقي وغير عملي ايضاً، ولن يكتب له النجاح في المستقبل. والأفضل أن يحدث هذا التحول إلى دولة ديموقراطية بطريقة سلمية تدريجية مخطط لها، بدل أن يحدث ذلك كالبركان.

الدعاة الإسرائيليون لا يعترفون بحق العودة، وليس لديهم سبب قانوني مقنع لذلك. لكنهم يشيرون أحيانا إلى "لم الشمل" ، كتطبيق كاف لهذا الحق. وهذا يشمل بضعة مئات من اللاجئين. كما انهم يريدون تفسير حق العودة احياناً بعودة "النازحين" (غير اللاجئين) إلى الضفة وغزة، اي في غير اراضيهم. ومن المؤسف أن هذا الموقف يلقى استجابة من بعض الحكومات العربية (التي لا تملك اصلاً حق التصرف بحقوق اللاجئين)، كما انه ينشر الإحباط بين اللاجئين. هذا الإحباط تغذية الدعاية الصهيونية وبعض الحكومات، كانما تقول للاجئين لا امل في العودة، وأن بعض التعويض احسن من لا شئ.

وتغذية لهذا الموقف، يكثر الحديث عن التعويضات، كبديل عن العودة، وهو خطا وخطر كبيران. وقد أوضحنا ان للاجئين الحق في العودة والتعويض، وليس في العودة او التعويض. وتشجع إسرائيل هذا الحديث، بإغراء الدول المضيفة للاجئين ان خزينتها ستتسلم مبالغ كبيرة من التعويضات لبناء مدن وقرى ومصانع للاجئين. ولن تدفع إسرائيل من خزانتها شيئاً، لأنها تعتبر ان المعونات الدولية التي تصل الآن للسلطة الفلسطينية هي جزء من هذه التعويضات (37).

وهكذا تخطط إسرائيل لأن تتجاهل حق العودة تماماً، وتسعى إلى توقيع تسوية عن التعويضات يدفع تكاليفها المجتمع الدولي والدول العربية. كما تسعى إسرائيل إلى ربط حق العودة للاجئين والتعويض، مع ما تدعيه من حقوق اليهود الذين نزحوا عن البلاد العربية. وتطالب إسرائيل بتعويض هؤلاء بأرقام فلكية تجاوز بكثير قيمة فلسطين الاقتصادية كلها.

وليس لهذا الادعاء اساس قانوني سليم. أولاً ، أن حق العودة للاجئين هو حق طبيعي غير قابل للتصرف ، صدرت به قرارات دولية ، وأوجبت تطبيقه دون أن يكون له علاقة بأي قضية اخرى .

آفاق للعمل الفلسطيني

وأمام التساؤل الكبير: من الذي يستطيع إجبار إسرائيل على قبول حق العودة؟، أقول لكم دون تردد، الفلسطينيون هم الذين يستطيعون، كيف عاشوا في الشتات وخاضوا الحروب، وسقط منهم الضحايا، وتقاذفهم العدو والصديق لمدة خمسين عاماً، ولازالوا صامدين.

إسرائيل اخذت ارضهم ولم تستطع إفناء الشعب الفلسطيني، نجحت في واحدة ولم تنجح في الثانية، لا يزالوا رافعي الراس فهل يركعون الآن؟ لماذا؟، عليهم أن يخوضوا معركة البقاء من أجل العودة، بعزم جديد وهم مسلحون بأشياء كثيرة منها. هناك مليون فلسطيني يملكون كنزاً من الخبرات، تكفي لتطوير دول كبيرة، وليس مجرد فلسطين، ولديهم في لبنان مثلاً قوة قادرة على الحركة، وهي قوة غاضبة يتجاوز تعدادها 1/ 2 مليون، لديهم في سوريا اكثر من 3/1 مليون، وفي الأردن اكثر من 2 مليون، قادرون على التعبير عن حقوقهم، انتم وهنا في أرض الوطن الفلسطينيون بعيدون عن ديارهم، ولكنهم يرونها بالعين وبالقلب ايضا.

يوجد في منظمة الانروا (21) الف موظف، قاموا خلال خمسين عاماً ـ مليئة بالأحداث ـ بالرعاية الكاملة لشعب باكمله، لدى المنظمة اهم سجل قانوني وتاريخي لأي شعب في العالم، به اسماء كل اللاجئين ومواطنهم الأصلية، واين هم موجودون الآن، وكيف تطورت عائلتهم من شخص كان اعزب قبل عام 48، إلى ان اصبح جداً له عشرين حفيداً، كل هذا مسجل، ويمكن إخبارك إذا كنت انت من الجلدية مثلاً من هم اخوتك، واين يتواجدون؟.

والأهم أن 55٪ من الفلسطينيين عمرهم اقل من 25 سنة، هم الذين اشعلوا نار الانتفاضة، وقارعوا الاحتلال، وقد ولدوا بعد عام 48.

الفلسطينيون شعب معطاء لو أمكن الاستفادة منه، يستطيعوا أن يصنعوا المعجزات، لدينا 37٪ من الفلسطينيين قادرون على الإنتاج، صحيح الآن 17٪ منهم يقدمون قليلاً من الإنتاج، لكن يمكن في أوساط نفس هذا الشعب مضاعفة هذه الطاقة الإنتاجية. رغم وجود 18٪، عاطل عن العمل، لديهم طاقات في الميدان الإعلامي العالمي، الذي أصبح الآن صغيرا ومتصلاً قادرة على استنهاض الشعوب وتنويرها، يجب ألا يكون الإعلام حكرا على الصهيونية.

ويجب تسجيل حقيقة مفادها، ان التطور في الاتصالات الإلكترونية خلق نوعا جديدا من الرأي العام، خلق أولا إمكانية الاتصال بأي مكان في العالم بسرعة كبيرة، ونفى أي احتمال لإخفاء الحقائق وقتا طويلا. فلو كان لدينا عام 48 ما لدينا الآن من وسائل اتصالات، هل يعقل أن يقبل العالم ان تطمس (530) قرية، ويطرد اهلها؟. الآن الوضع مختلف. لدينا مجموعة كبيرة من جمعيات حقوق الإنسان، وهي منتشرة في كل مكان، وأصبحت تمثل برلمانات موازية للبرلمانات المنتشرة في البلاد، لدينا طاقات في الميدان الاقتصادي، يوجد كادرات اقتصادية جيدة، تملك مراكز وقدرات كبيرة، توجد طاقات في ميادين تمثيل الشعوب.

خصوصاً، ونحن على أعتاب العام 1999 وهو عام حاسم يفترض فيه أن تكون المفاوضات النهائية قد أنجزت، وفي جوهرها موضوع "حق العودة" الذي تسميه إسرائيل موضوع اللاجئين. (وهذا بالطبع علامة واضحة وقديمة على محاولة إسرائيل لتحميل الدول العربية عبء جريمة طرد اللاجئين).

ورغم الحديث عن ضرورة إعلان "قيام الدولة الفلسطينية" ورغم تصريحات بعض المسئولين، فإننا ندرك تماماً أنه لا يوجد إدراك كامل لحقائق الهولوكوست الفلسطيني، ولا دليل على الاستعداد التام للمطالبة بحق العودة كاملاً.

لهذا، يجب القيام بالعمل السريع والجاد، وتعبئة الطاقات الفلسطينية في القانون والجغرافيا التاريخية والمساحة، وتعبئة الهيئات الدولية والأفراد والمسافرين. لهذا نقترح للمحافظة على حقوق اللاجئين وتوثيقها وتنظيم صفوفهم للمطالبة بهذه الحقوق إنشاء "هيئة أرض فلسطين" على النحو التالي:

اقتراح إنشاء "هيئة أرض فلسطين

- تمثل الهيئة الحقوق المادية وما يتبعها للاجئين والمطالبين بحقوقهم، من الشعب الفلسطيني في كل مكان، بما في ذلك الفلسطينيون في إسرائيل .

مهمة الهيئة: توثيق الأملاك الفلسطينية العامة والخاصة، والمطالبة بها، والعمل على استرجاعها والحفاظ عليها وحمايتها وصيانتها وتطويرها ومنع بيعها لأي جهة غير فلسطينية موثوقة.

- تقوم الهيئة بدور الحارس على حقوق الشعب الفلسطيني المادية، وتبقى كل الأملاك تحت حراستها، إلى ان تحدد ملكية الأفراد الفلسطينيين وتسلم إليهم. ولا يجوز انتقال أملاك الفلسطينيين إلى غيرهم مهما كانت الظروف، وتبقى الأملاك تحت حراسة الهيئة إذا تعذر ذلك.

- تطالب الهيئة بتعويضات عن استغلال الأراضي والممتلكات لمدة نصف قرن وعن المعاناة النفسية للشتات، اسوة بالتعويضات عن أعمال ألمانيا النازية والتعويضات السويسرية لليهود. ولا تشمل التعويضات ثمن الأراضي والمباني، فالوطن لا يباع .

- الهيئة مستقلة وغير سياسية وتتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة والحكومات المختلفة والأمم المتحدة على هذا الأساس، وتمثل في كل المحافل ذات العلاقة.

هيكل الهيئة: تتكون الجمعية العامة للهيئة من (1500) عضو، يمثلون حوالي (520) قرية ومدينة هجر اهلها عام 1948 بمعدل 3 اعضاء لكل قرية، او عضو لكل (3000) لاجئ. ويضاف إلى هؤلاء 50 عضوا من اهل الاختصاص.

- وتنتخب الجمعية مكتباً تنفيذياً من ذوي الخبرات، تشرف على أعماله لجنة توجيه.

مدة الهيئة: تبقى قائمة إلى ان تنتهي أغراضها.

اخترنا القرية كوحدة ديموغرافية لبناء المجتمع الفلسطيني، لأنه بعد التشتت الجغرافي والعائلي، بقيت القرية متماسكة، فهي تتألف عادة من (4 ـ 5) حمائل لا يزال افرادها على اتصال وثيق ببعضهم . ولدينا الآن 5 ملايين ملف شخصي و(700،000) ملف عائلة للاجئين ونعرف مكان كل عائلة وتوالدها وظروفها، كما هو متوافر في

سجلات وكالة الإغاثة . وعلى رغم ان عدد اللاجئين المسجلين ينقص بمقدار 16 في المائة عن كافة اللاجئين، إلا انه يمكن نسبة هذا الطابع إليهم ايضاً. لهذا اقترحنا انتخاب 3 افراد عن كل قرية او وحدة ديموغرافية. ويمكن أن يجري الانتخاب أو الاختبار في مناطق عمليات الوكالة (الضفة، غزة، الأردن، سورية، لبنان) في المعسكرات والتجمعات السكانية في تلك المناطق وفي الشتات ويتكوّن مكتب إقليمي في كل منطقة للتنسيق.

وبما ان حدود ارض كل قرية واضحة في الخرائط والسجلات الموجودة لدينا، فإنه يمكن اعتبار اهل القرية الحاليين هم اصحاب تلك الأرض في ملكية جماعية (وهو نوع من المشاع ليس غريباً على الناس). وعدد اهالي كل قرية هو حوالي خمس مرات ونصف ضعف عددهم عام 1948، ويوجد من بينهم 16 في المائة ولدوا في فلسطين، ولذلك يوجد ما يكفي من الأشخاص الذين يمكنهم التعرف على الأماكن أو إعطاء المعلومات إذا لزم ذلك.

ويخصص لكل قرية عدد من الأسهم يوازي مساحة أراضيهم، وبذلك تساهم القرية في هيئة ارض فلسطين بقيمة هذه الأسهم. وحيث ان حدود ارض القرية وعدد سكان اهلها ومكانهم معروف، فإن ملكيتهم الجماعية ثابتة وصحيحة. وتبقى مسألة توزيع الأسهم على افرادها، وهذا يبدا بتخصيص الأسهم حسب ملكية كل حمولة اعتمادا على سجلات جارفيس او وسيلة اخرى معروفة (حسب العرف والعادة وحسب الخرائط على سبيل المثال) أو على اساس جديد يكفل لكل اهالي القرية العيش الآمن حتى لمن لم يملكوا الكثير. فإذا تحددت ملكية الحمولة، توزع على افرادها داخلياً كما يتفقون، أو بالوراثة أو كما تدل عليه سجلات وكالة الإغاثة. ولا شك في ان تحديد الملكية بالنسبة للفرد الواحد من الجيل الحالي يستغرق وقتاً وجهدا. لكن المهم ان ملكية القرية ثابتة وصحيحة، وإلى ان يتم ذلك يمكن المطالبة بالأرض وحتى استغلالها من دون تقسيم. وليست هناك صعوبة لوجستية في وضع تصورت مختلفة لمعرفة انسب الطرق للتعامل مع هذه المسألة، ما دامت ملكية القرية الجماعية ثابتة.

وموضوع إنشاء هذه الهيئة ليس جديدا بمطلقه. فقد أقام اليهود الصندوق القومي اليهودي (JNF) في لندن في مطلع القرن لغرض اصعب وهو شراء أرض في بلاد بعيدة وغريبة. وطالب اليهود بحقوقهم في البلاد العربية التي تركوها ليسكنوا ديار الفلسطينيين عام 1948 بإنشاء الهيئة العالمية لليهود من بلاد عربية (WO-JAC) عام 1977، كما طالبوا بحقهم في استرجاع ممتلكاتهم (وليس بيعها) في اوروبا والتعويض عن استغلالها منذ الحرب العالمية الثانية بإنشاء "المنظمة اليهودية العالمية لاسترجاع الأملاك" (WJRO) عام 1992. وهذه الجمعيات الثلاث تتعامل مع حكومة إسرائيل والمنظمات اليهودية والحكومات المختلفة والأمم المتحدة، من دون حرج أو اعتراض من

حكومة إسرائيل. ونجحت (WJRO) في استرجاع الكثير من أملاكها في أوروبا، ولا تزال تتعقب الدول الأوروبية الواحدة بعد الأخرى.

هناك صعوبات في إنشاء "هيئة أرض فلسطين". أولها احتمال اعتراض السلطة باعتبارها تمثل الفلسطينيين. ولكن ليس في هذا أي تناقض. لأن الهيئة تمثل حقوق الملكية الخاصة، التي لا يمكن أن يتنازل عنها أحد غير صاحبها. وستكون الهيئة قوة ضاغطة معها تفيد المنظمة إذا دافعت عن حقوق اللاجئين. ضاغطة عليها إذا قصّرت. ولا تطمح الهيئة إلى أي مكسب سياسي، فهذا متروك لطموح الآخرين. وثانيها أن كثيرا من الدول المضيفة، بما فيها السلطة ، تعارض انتخابات الهيئة أو يكون لها رأي في اختيارهم. بل تعارضها أيضاً بعض الفئات الفلسطينية التي فقدت صلاحيتها. ونقول أنه ليس هناك مبرر لهذه المعارضة، لأن هذه القرى نفسها ممثلة أمام الوكالة وفي المخيمات، عن طريق عدد من اللجان، يختلف عددها ودورها حسب سياسة الدول المضيفة، ولا يمثل أي منها تهديدا للدول المضيفة . فالهيئة تريد استرجاع الحقوق في أراض خارج هذه الدول. وثالثها أن إنشاء الهيئة يحتاج إلى مجهود وتنظيم كبيرين يشمل التنقل بين هذه البلاد والحصول على موافقتها وموافقة اللاجئين فيها. كما أن عملية التوثيق والجمع والتحديد عملية مضنية ومكلفة، لكنها ممكنة، وتوجد الآن من الوسائل الفنية ما يجعل هذا في متناول اليد. ولدى الكثيرين مادة تكفي لجمع قدر كبير من المعلومات المهمة. وليس هنا مجال تفصيل الخطوات التنظيمية وبرامج العمل الممكن اتباعها. ويكفي القول أن هناك ضرورة لاجتماع موسع أو مؤتمر صغير تناقش فيه هذه الآراء المختلفة، وتنتج عن ذلك لجنة تحضيرية تتولى تنفيذ الخطوات العملية الأولى.

هذه الصعاب كلها أهون بكثير من ضياع ارث وتراث 5 ملايين لاجئ فلسطيني. وهو الأمر الذي يشغل فكر كل واحد منهم في شتى بلاد الشتات. وحالة الغضب والغليان التي يشعرون الآن بها من احتمال ضياع الحقوق التي ربما ضياعها فعلاً قد تؤدي إلى انفجار غير متوقع عواقبه أكبر بكثير من مخاوف الخائفين فالأولى أن يسلك هذا التيار الجامح سبيلاً مفيدا يؤدي إلى إعادة الحق إلى أصحابه.

الخلاصـــة

لا يوجد في التاريخ الحديث مثال، غير فلسطين، على طرد شعب باكمله، واحتلال أرضه، بتخطيط مسبق، مدعم بالمال والسلاح والرجال من خارج البلاد، واعتبار هذا الحدث انتصاراً للحضارة ومعجزة إلهية. هذا هو الهولوكوست الفلسطيني.

ورغم أن العرب الآن في حالة سيئة من الضعف والتفرق، مما يجعل بعضهم مستعداً لقبول أي تسوية، إلا انه لا يعقل أن تنتهي هذه المأساة بمجرد القبول بالأمر الواقع.

وقد بينا حجم المشكلة ، بل الجريمة، التي وقعت على الشعب الفلسطيني: (4،645،000) لاجئ يصرون على العودة، ويشكلون 70٪ من الشعب الفلسطيني، وأراضيهم المسلوبة تساوي (17،178،000) دنم وتمثل 84٪ من مساحة إسرائيل، وقد عاشوا حياة من المعاناة والشتات لمدة 50 سنة.

ثم بيّنا، عكس ما تدعيه إسرائيل، أن فلسطين قد تعرضت لغزو إسرائيلي من الخارج، طرد فيه ثلثا اللاجئين أثناء وجود حكومة الانتداب البريطانية، والثلث الأخير قد تم طرده عندما حاولت قوات عربية، تتفوق عليها إسرائيل عدداً وعدة، التدخل لإنقاذهم. وقد أثبتنا أن إسرائيل لم تكن في حالة دفاع عن النفس، بل كانت معتدية.

كما أثبتنا أن نزوح اللاجئين لم يكن بسبب أوامر عربية، بل كان بفعل إسرائيلي عسكري مباشر مقصود، تخللته 25 مذبحة لترويع الأهالي.

وقد بيّنا، عكس ما تدعيه إسرائيل، أن المدن والقرى والأراضي يمكن تحديدها ومعرفتها والتعرف عليها، وقد أثبتنا أن التكنولوجيا الحديثة قادرة على ذلك بسهولة.

وقد بينا، عكس ما تدعيه إسرائيل، أنه بفحص ديموغرافية إسرائيل تستطيع البلاد استيعاب اللاجئين العائدين، في 88٪ من مساحة إسرائيل، ذات الكثافة المنخفضة والمعدومة. وهي المساحة التي تقل قليلاً عن مساحة أرضهم المسلوبة.

وقد بيّنا كذلك أن عمل هؤلاء اللاجئين في الزراعة، مهنتهم القديمة، في أرضهم التي عاشوا عليها آلاف السنين، تعوض نقصاً متزايداً في اقتصاد إسرائيل، الذي تدهورت فيه الزراعة .

وبيّنا أن عودة اللاجئين بهذا الشكل، تمثل أدنى حد من إزاحة السكان في إسرائيل، وأقل حد من التكلفة الاقتصادية، بسبب عودة اللاجئين إلى الاشتغال بالزراعة.

وبيّنا كذلك أن حق العودة للاجئين، بجانب كونه عملي وممكن، فإنه حق مقدس وقانوني، وأنه يستحيل استقرار السلام الحقيقي في المنطقة دون تطبيقه .

ونؤكد أنه لا يحق لأي مجلس يمثل كل الشعب الفلسطيني أو بعضه. التنازل عن حق العودة، أو الملكية الخاصة لأي فلسطيني.

إن لدى إسرائيل فرصة لا تعوض لحل هذه القضية، بقبول حق العودة، بهذا الأسلوب الذي يعود عليها بأقل الخسارة، رغم أنها مسئولة قانونياً وأخلاقيا، عن تصحيح آثار جريمتها التاريخية، ولو كلفها الكثير .

إن حجة إسرائيل الرئيسة في معارضة حق العودة، أنها، بعودة اللاجئين لن تصبح دولة يهودية نقية. ونرد باختصار: أنه لن يكتب البقاء في العالم الحديث لدولة عنصرية قبلية، خصوصاً إذا أقيمت على جثث ضحاياها. لا مفر لإسرائيل من أن تكون دولة ديموقراطية، وإن بأغلبية يهودية. لقد ماتت الصهيونية التقليدية.

وتوجد الآن في إسرائيل 4 تيارات : تيار الصهيونية العلمانية، الذي استغل التعصب الديني لجلب المهاجرين إلى فلسطين ثم تخلى عنه، تيار المتعصبين الدينيين الذي يسبح ضد التاريخ، تيار المؤسسة العسكرية التي رفعتها هزيمة العرب إلى أعلى درجات المجد، وتجد نفسها اليوم عاطلة عن العمل، ثم تيار الفلسطينيين في إسرائيل، الذي يجاهد لإثبات هويته. هناك احتمال تحالف المؤسسة العسكرية مع المتعصبين الدينيين لإنشاء دولة عنصرية بالمفهوم النازي، ولكن العالم لن يقبل ذلك. لكن الاحتمال الأقوى هو تغلب الصهيونية العلمانية، بعد تخفيف حدتها بجرعة من الواقعية، واستبدال قوتها العسكرية بالسيطرة الاقتصادية.

وهذا هو هدف إسرائيل من عقد معاهدات السلام. وهذا الهدف لا يتعارض مع عودة اللاجئين، بل إنه، نظرياً، يدل على استبعاد الحرب كوسيلة للسيطرة، واعتماد التعاون والتعايش كأسلوب للحياة الجديدة. وإذا كان للسلام الجديد أن ينشأ وينمو ويدوم، فلابد أن يكون تطبيق حق العودة هو حجره الأساسي.

أما الاعتقاد بأن كون العرب الآن في حالة ضعف أو تخدير ، وأن هذه هي الفرصة المناسبة لإجبارهم على التنازل عن حقوقهم، وإشاعة الإحباط بينهم، فهو اعتقاد خاطئ، ومكلف أيضاً في الأرواح والمال والاستقرار الأمني. ويكفي أن نستعرض الأعوام السبعة والأربعين السابقة لنعرف الثمن الذي يكلفه هذا الاعتقاد. ولنتذكر أن الحكام يموتون، ولكن الشعوب تبقى حيّة.

ختاماً: أقول لأهلي وشعبي لا تجلسوا في انتظار الفرج، يكفينا انتظار نصف قرن من الزمان، ولا تتطلعوا إلى معجزة من السماء وأنتم جالسون. لا تتطلعوا إلى دول العالم كي تنقذكم ولا تتطلعوا إلى قوة عظمى تعطف عليكم، انظروا إلى أنفسكم أولاً قبل

الآخرين، وانظروا إلى لأفئدتكم لتعقدوا العزم على استرجاع الحق، وانظروا إلى عقولكم لكي تضع لكم الخطة والتنظيم لاسترجاع الحق وانظروا إلى أيديكم واجعلوها تعمل لهذا الهدف المقدس وسنعود إلى الوطن فقط عندما نستحق العودة إليه.

NOTES الهوامش

1. Benny Morris, 1987, 1990.
2. Walid Khalidi, 1992.
3. Al-Arif, 1933.
4. Dajani, 1947.
5. A good survey of Palestinians today is to be found in Brand, 1988. Figures given here are not identical to Brand's.
6. Peretz (1993) quotes much lower natural growth figures given by US Bureau of Statistics, which are a significant underestimate.
7. Hadawi, 1988 and Village Statistics 1945.
8. Morris 1987, P. 222.
9. Survivor's testimony, Hudaib, 1985.
10. UN 13 / 3.3.1, Box 11, Atrocities, cited by palumbo, 1987,P. xiii.
11. Ben Gurion War Diary, p. 613
12. Ali, 1982,p. 77.
13. 1948 War, Israel Story, pp. 220-221.
14. Levenberg, p. 205.
15. Anglo-American Committee of Enquiry, cited by Khalidi, 1982, p. 861.
16. Pappe, p. 52.
17. Shakib, p. 335.
18. Ben Gurion, p. 778.
19. Sanbar, p. 147/
20. Segev, p. 88.
21. Segev, pp. 86,87.
22. Segev. P. 85.
23. Ben Gurion War Diary, 15 July 1948.
24. Ben Gurion War Diary, 20 July 1948.
25. Segev, p. 98.
26. Falah.
27. Quigley. P. 213.
28. Quoted in Farah, p. 13.
29. See e.g.: GAOR 2535 (xxiv). 2628 (xxv), 2672(xxv), 2792 (xxvi).
30. UN Document A /AC. 25 W. 81 /Rev. 2/ Annexe 2/ para II.
31. Hadawi, p. 184.
32. McDowall, p. 227.

33. Lehn. P. 130.
34. Lehn, P. 114.
35. Peretz, p. 70, Lapidoth cited by Quigley, p. 210.
36. Peretz, 1993, p. 72.
37. Peretz paper, undated, p. 45.

REFERENCES المراجع

1. Abu-Lughod, Janet L., "The Demographic Transformation of Palestine", pp. 139-163 in "Transformation of Palestine", Edit. Ibrahim Abu-Lughod, Northwestern University Press, 1971.

2. Al-Arif, Arif. "Bedouin Law" –(in Arabic), Jerusalem press, 1933.

3. Ali, Falah Khaled, "Arab-Israeli War of 1948 and the Creation of Israel" –(in Arabic), Arab Society for Studies and Publishing, Beirut, 1982.

4. Anon., "Palestine War, 1947- 1949, the Official Israeli Story" – (Arabic Trans), Institute for Palestine Studies, 1986, 2nd Print.

5. Ben-Gurion, David, "War Diary, 1947-1949", (Arabic Trans), Institute for Palestine Studies, 1993.

6. Brand, Laurie A, "Palestinians in the Arab World", Columbia University Press, N.Y. 1988.

7. Dajani, S.W., "The Enumeration of the Beer Sheba Bedouins in May 1946", Population Studies, Vol. 1, No. 3, 1947.

8. Falah, Ghazi, "The 1948 Israeli- Palestinian War and Its Aftermath: The Transformation and De- Signification of Palestine's Cultural Landscape", to be Published .

9. Farah, Muhammad, "Legal Status od Israel and the Occupied Territoties", Information Paper No. 15, April 1975, AAUG, Detroit.

10. Flapan, Simha, "The Birth of Israel, Myths and Realities", Croom Helm. 1987.

11. **Hadawi, Sami, "Palestinian Rights and Losses in 1948", Saqi Books, London, 1988.**

12. **Hudaib, Musa Abdel Salam, "Al Dawayima Village", (in Arabic), Al-Jalil Publishing House, Amman, 1985.**

13. **Khalidi, W. (Ed.), "All That Remains, the Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948", Institute for Palestine Studies, Washington, D.C.,1992.**

14. **Khalidi, W., "Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine", pp. 3-70 in "Journal of Palestine Studies", Vol. XVIII, No. 1, Autumn 1988.**

15. **Khalidi, W., Ed., "From Haven to Conquest", the Institute of Palestine Studies, Washington, D.C., 1982 (2nd print).**

16. **Lehn, Walter and Davis, Uri, "The Jewish National Fund", Kegan Paul International, 1988.**

17. **Levenberg, Haim, "The Military Preparations of the Arab Community in Palestine 1945- 1948", Frank Cass, 1993.**

18. **Lorch, Netanel, "The Edge of the Sword, Israel's War of Independence, 1947-49", Putnam & Co., 1961.**

19. **Mahmoud, Amin Abdulah, "King Abdullah and Palestine", Ph. D. Thesis, Georgetown University, 1972.**

20. **McDowall, Daved, "Palestine and Israel, the Uprising and Beyond", I.B. Tauris, 1989**

21. **Morris Benny, "The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949", Cambridge University Press, 1947.**

22. **Morris, Benny, "1948 and After, Israel and the Palestinians", Clarendon Press, Oxford, 1990.**

23. **Palumbo, Michael, "the Palestinian Catastrophe", Quartet Books, 1987.**

24. **Pappe, Ilan, "The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951", I.B. Tauris, 1992.**

25. **Peretz, Don, "Palestinians, Refugees and the Middle East Process", US Institute of Peace Press, Washington, 1993.**

26. **Peretz,Don, "Palestine Arab Refugee Compensation", undated, based on his book, "Israel and the Palestine Arabs", Washington DC, the Middle East institute, 1956.**

27. **Quigley, John, "Palestine and Israel, A Challenge to Justice", Duke University Press, 1990.**

28. **Segev, Tom, "The First Israelis – 1949", (Arabic Trans), Institute for Palestine Studies, 1986.**

29. **Sanbar, Elias, "Palestine 1948" (Arabic Trans), Arab Society for Studies & Publishing, Beirut, 1987.**

30. **Shakib, Ibrahim, "Palestine War 1948" an Egyptian View", in Arabic, Al-Zahra Arab Information Co., 1986.**

31. **Shlaim, Avi, " The Politics of Partition, King Abdullah, the Zionists and Palestine, 1921-1951", Oxford University Press, 1990.**